

محاضرات

في

قضايا مجتمعية

جمع واعداد وترتيب

د. ياسر رجب على سليمان

قسم المكتبات وتكنولوجيا المعلومات

كلية الآداب

العام الجامعي

٢٠٢٢/٢٠٢٣ م

بيانات الكتاب

الكلية: الآداب بقنسا.

الفرقة: الأولى.

التخصص: المكتبات والمعلومات.

اسم المقرر: قضايا مجتمعية.

كود المقرر: ٥٢١ مك.

الفصل الدراسي الثاني.

تاريخ النشر: ٢٠٢٣ م.

عدد الصفحات: (٨٠) صفحة.

الإعداد: د. ياسر رجب علي سليمان.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قائمة المحتوي العلمي:

الصفحة	الموضوع
٥-٤	مقدمة
٢٧-٩	المشكلات المترتبة على الزيادة السكانية
٥٠-٢٩	الشفافية ومكافحة الفساد
٧٩-٥١	التربية الاعلامية الرقمية

مقدمة

تقديم:

كانت ولا تزال قضية الزيادة السكانية هي التحدي الأكبر أمام الدولة المصرية والإشكالية التي تقضي على ثمار أية إنجازات لخطط التنمية المستدامة أو جهود الدولة لتحسين حياة المواطنين خاصة في ظل الجمهورية الجديدة التي تستهدف تغيير واقع المصريين إلى الأفضل وذلك لتشعب أسبابها وارتباطها بعادات اجتماعية وقيم دينية مغلوطة راسخة في عقول وأذهان الكثير من المصريين تشكل الزيادة السكانية بحجمها الحالي ضغطا هائلا على الميزانية العامة للدولة والتي ستتجه رغما عنها لتلبية احتياجات وخدمات المواطنين بدلا من إنشاء المزيد من المشروعات الاقتصادية والتنموية التي توفر حياة كريمة للمواطنين، وتحسن بدورها من مناخ الاستثمار وتسهم في تحقيق تقدم الدولة المصرية ووضعها في مصاف الدول المتقدمة.

يتضمن المقرر المحتويات التالية:

١- المشكلات المترتبة على الزيادة السكانية.

٢- الشفافية ومكافحة الفساد.

٣- التربية الإعلامية الرقمية.

الفصل الاول

المشكلات المترتبة على الزيادة السكانية

الزيادة السكانية:

يُمكن تعريف المشكلة السكانية علمياً بأنها اختلال التوازن بين عدد السكان من ناحية، وحجم الموارد الطبيعية والرأسمالية والمعرفة الفنية من ناحية أخرى، فالسكان كما يُنظر إليهم كقوة إنتاجية ووسيلة لاستغلال الموارد، كذلك هم أيضاً قوة استهلاكية تُمثل ضغطاً على الموارد المتاحة، ومن ثمَّ يؤدي عدم التوازن بين السكان وحجم الموارد إلى وجود ما يعرف بـ “المشكلة السكانية

التصدي لمشكلة الزيادة السكانية:

وترتكز هذه الاستراتيجية على ستة محاور هي: الارتقاء بمستوى خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، والارتقاء بالخدمات الصحية للشباب والنساء، والارتقاء بخصائص المواطن المصري، ودعم الاتجاهات نحو القضية السكانية، وتمكين المرأة، وتفعيل نظام المتابعة والتقييم. لكن بالرغم من شمول هذه الاستراتيجية، واستهدافها للقضايا المختلفة المتعلقة بالسكان والتنمية، إلا أن خطتها التنفيذية لم تشمل استثمار العدد الكبير من الشباب في مصر؛ حيث يمثل الشباب حوالي ثلث السكان المصريين. وقد يشكل توظيف هؤلاء الشباب في جهود التنمية بصورة صحيحة دفعة كبيرة للاقتصاد. ويتطلب ذلك بالضرورة إعادة تأهيلهم بصورة تجعلهم قادرين على الإبداع والتطوير. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومات المتعاقبة ونجحت من خلالها في مواجهة بعض مظاهر المشكلة السكانية، إلا أنها ظلت مقصورة على التعامل مع الأبعاد الاجتماعية والثقافية المرتبطة بإدراك غالبية المجتمع ورويتهم للمشكلة السكانية والتي ترتبط بأسباب اقتصادية واجتماعية ودينية، ومن ثم ما يجب الوقوف عليه هو تحليل هذه الأسباب على مستوى كل محافظة، وربما على مستوى كل مدينة وحي لمعرفة الأوزان النسبية لتلك الأسباب، ذلك أن أسلوب المواجهة الشاملة ثبت عدم فعاليته، وبالتالي يجب أن تكون خطط المواجهة متعددة ومرتبطة بخصوصية كل منطقة جغرافية، لاسيما مع الوضع في الاعتبار تباين واضح في درجة تطور المجتمع.

إن معظم العاملين في المجال الديموجرافي، وكذلك واضعي السياسات، يرون أن المشكلة السكانية في الدول النامية تكمن في عدم التناسب بين النمو السكاني المرتفع والموارد المحدودة، وهو ما يلقي الضوء

على العوامل التي تتحكم في عملية السلوك الإيجابي للبشر الذي تشكله الثقافة والعادات والتقاليد ونظام القيم، وعلى رأسها المحيط الاجتماعي، وطبيعة علاقات الإنتاج السائدة. وعلى ضوء ذلك، يجب تبني رؤية شاملة ومتكاملة تنطلق من أن البشر هم ثروة مصر، ومحاولة توظيف المكون الديموجرافي لصالح تطوير مؤشرات التنمية البشرية.

تحديات عديدة

تُعبّر المشكلة السكانية عن عدم التوازن بين عدد السكان والموارد والخدمات. وقد تطور عدد سكان مصر عبر مائة عام، حيث تجاوز الـ ١٠٠ مليون نسمة، لتصبح الدولة رقم ١٤ على مستوى دول العالم من حيث عدد السكان. وتتمثل أبرز تحديات المشكلة السكانية في ثلاثة أبعاد رئيسية متداخلة ومتشابكة على النحو التالي:

١- النمو السكاني المتزايد.

٢- الخصائص السكانية.

٣- توزيع السكان.

وبالتالي يمكن القول إن اختزال المشكلة السكانية باعتبارها زيادة سكانية فقط يعد اختزالاً في أبعاد المشكلة، إذ يجب النظر إليها بصورة أشمل تتضمن أبعادها الثلاثة، وهي تراجع خصائص السكان (والتي تشمل التعليم، والصحة، والمشاركة في قوة العمل، ومتوسط دخل الفرد)، والتوزيع غير المتكافئ للسكان، ووجود فجوات كبيرة بين مناطق الجمهورية المختلفة في الوجه القبلي وخاصة في الريف، وكذلك بين الذكور والإناث في معظم المؤشرات التنموية.

وهكذا، تبدو القضية السكانية معقدة بسبب تشابك ملفاتها، خاصة وأن الوزن السكاني لأي دولة يمثل سلاحاً ذا حدين، فيمكن أن يمثل قيمة مضافة وثروة يجب استغلالها، كما يمكن أن يمثل عبئاً واستنزافاً للموارد، خاصة التي تتسم بالندرة في ظل تزايد الاحتياجات.

انطلاقاً من ذلك، يمكن تناول عدد من الملاحظات الرئيسية المرتبطة بالقضية السكانية وآليات

معالجتها، وذلك على النحو التالي:

- ١- تفرض القضية السكانية نفسه على الدولة والمجتمع ضمن أولويات عملية الإصلاح والبناء، وذلك بناءً على مخاطر استمرار الزيادة السكانية في ظل الضغط على الموارد.
- ٢- إن شبابية الهيكل السكاني توفر مزايا تتعلق بنسبة الإعالة والإنتاجية، إلا أنها تتطلب سياسات داعمة لهذا الهيكل كقيمة مضافة وثروة بشرية.
- ٣- إعادة النظر في عملية إدارة الاقتصاد والمجتمع حتى يمكن دفع عملية توظيف الطاقة البشرية، بالقدر الذي يسمح بتفعيل المشاركة والمسئولية المجتمعية ويزيد من معدلات التنمية.
- ٤- أهمية التنمية الإقليمية المتوازنة، ويعتمد ذلك على التحديد الدقيق للطاقة الاستيعابية السكانية لإقليم الوادي والدلتا، والحرص الدقيق للوجهات السكانية المناسبة لعملية الهجرة السكانية العكسية للأقاليم الجغرافية الجديدة، وتحديد إمكانياتها الاستيعابية من خلال الاستثمارات المتنوعة.
- ٥- أهمية صياغة سياسات تعليمية وتدريبية وصحية تهدف إلى تحسين خصائص السكان الاجتماعية والاقتصادية كي يصبح قوة محركاً للتنمية الاقتصادية المطلوبة.
- ٦- ضرورة تحقيق التكامل بين مجموعة من المداخل الأساسية منها: زيادة الاعتماد على التصنيع وتحديث القطاع الزراعي، ورفع درجة الوعي المجتمعي، والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية من تعليم وصحة وبيئة، وتفعيل أطر الشراكة بين القطاعات الثلاثة (الحكومة والخاص والأهلي)، ودعم أطر الحوار المجتمعي وبلورة قوة مجتمعية قادرة على مواجهة القضية السكانية بكل أبعادها، حيث أن تكامل هذه الجهود هو الضامن لتحقيق التنمية المتوازنة.

أسباب مشكلة الزيادة السكانية

تُعد المشكلة السكانية من القضايا المعقدة بالغة التشعب من ناحية الأسباب والتداعيات ، خاصة وأنه كلا من الأسباب والتداعيات تؤدي كل منهما إلى الأخرى ، ولكن يمكن تحديد أسباب مشكلة الزيادة السكانية في الآتي:

١- الزيادة الطبيعية (ارتفاع عدد المواليد وانخفاض أعداد الوفيات).

٢- زيادة متوسط العمر المتوقع.

٣- التركيبة السكانية.

٤- الزواج المبكر.

الهجرة:

تسبب العدد الهائل من المهاجرين واللاجئين الي زيادة الطلب على الخدمات والبضائع، والمنافسة الكبيرة مع المصريين للحصول على فرص العمل علاوة على زيادة الطلب على الوحدات السكنية والضغط على المرافق والبنية التحتية.

هذا فضلا عن أن الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن بحثا عن فرص العمل والسكن الملائم تسببت في إحداث كثافة سكانية في المدن الحضرية وضغطا هائلا على كافة الخدمات.

تطور الخدمات الطبية:

أدى تطور الخدمات الطبية إلى علاج الكثير من الأمراض التي كانت تؤدي بحياة الملايين من المرضى وبالتالي انخفضت معدلات الوفيات في ظل ارتفاع معدل المواليد كما أشرنا سابقا.

تداعيات المشكلة السكانية

تُعد مشكلة الزيادة السكانية أبرز المعوقات أمام تحقيق خطط التنمية، خاصة أن التوقعات الدولية في هذا الشأن تؤكد حدوث كارثة سكانية في حال استمرار معدل التزايد السكاني بشكله الحالي، ويُمكن إجمال أبرز تداعيات المشكلة السكانية كما يلي:

إن الزيادة السكانية الكبيرة من شأنها التأثير بشكل مباشر على تدنى الخصائص السكانية والتي تشمل:

أ - التعليم:

تقف الزيادة السكانية حجر عثر أمام إصلاح المنظومة التعليمية إذ أن جودة الخدمة التعليمية تعتمد بشكل أساسي على عدد الطلاب، وبالطبع كلما زاد عدد الطلاب انخفضت جودة الخدمة التعليمية المقدمة.

مصادر ومراجع الفصل الأول:

١- إيمان مرعي. المشكلة السكانية: في:

[المشكلة السكانية: السياسات والتحديات وتكامل الأدوار - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية \(ahram.org.eg\)](http://ahram.org.eg)

تم الاسترجاع في: ٢٠٢٣/٢/٤م-متاح في:

<https://acpss.ahram.org.eg/News/17268.aspx>

٢- قراءة في المشكلة السكانية في مصر.. وحلول مُقترحة لمواجهتها (draya-eg.org)

تم الاسترجاع في: ٢٠٢٣/٢/٤م-متاح في:

<https://draya-eg.org/2022/09/12>

الفصل الثاني

الشفافية ومكافحة الفساد

ماهية الفساد الإداري:

تعتبر ظاهرة الفساد والفساد الإداري والمالي بصورة خاصة ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ إبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر. إذ حظيت ظاهرة الفساد في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالاقتصاد والقانون وعلم السياسة والاجتماع، كذلك تم تعريفه وفقاً لبعض المنظمات العالمية حتى أضحت ظاهرة لا يكاد يخلو مجتمع أو نظام سياسي منها.

أولاً: تحديد مفهوم الفساد.

يقتضي الاتفاق في معظم البحوث الأكاديمية على تحديد معنى المصطلحات المستخدمة ومضمونها حتى ينحصر الجدل في إطاره الموضوعي، واستناداً إلى ذلك، فإنه يمكن تعريف الفساد لغةً واصطلاحاً.

الفساد لغةً:

الفساد في معاجم اللغة هو في (فسد) ضد صَحَّح (والفساد) لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل، ويأتي التعبير على معانٍ عدة بحسب موقعه. فهو (الجذب أو القحط) كما في قوله تعالى (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون) (سورة الروم الآية ٤١) أو (الطغيان والتجبر) كما في قوله تعالى (للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً) (سورة القصص الآية ٨٣) أو (عصيان لطاعة الله) كما في قوله تعالى (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً إن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم عذاب عظيم) (سورة المائدة الآية ٣٣) ونرى في الآية الكريمة السابقة تشديد القرآن الكريم على تحريم الفساد على نحو كلي، وإن لمرتكبيه الخزي في الحياة الدنيا والعذاب الشديد في الآخرة.

الفساد اصطلاحاً:

ليس هناك تعريف محدد للفساد بالمعنى الذي يستخدم فيه هذا المصطلح اليوم، لكن هناك اتجاهات

مختلفة تتفق في كون الفساد هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص.

ويحدث الفساد عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة

عامة. كما يمكن للفساد إن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة وذلك

بتعيين الأقارب ضمن منطوق (المحسوبية) أو سرقة أموال مباشرة.

إن ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة طبيعية في المجتمعات الرأسمالية حيث تختلف درجات هذا الفساد

إلى اختلاف تطور مؤسسة الدولة. إما في بلدان العالم الثالث فإن لفساد مؤسسات الدولة وتدني مستويات

الرفاه الاجتماعي تصل إلى أقصى مدياتها، وهذا ناتج عن درجة التخلف وازدياد معدلات البطالة. فالفساد قد

ينتشر في البنى التحتية في الدولة والمجتمع، وفي هذه الحالة يتسع وينتشر في الجهاز الوظيفي ونمط

العلاقات المجتمعية فيبطئ من حركة تطور المجتمع ويقيد حوافز التقدم الاقتصادي.

أسباب الفساد الإداري:

أسباب الفساد الإداري هنالك الكثير من الأسباب التي تؤدي إلى نشوء حالات الفساد الإداري في المجتمع

ولعل من أهمها ما يأتي:

الأسباب الاقتصادية:

يبدو أن أهم الأسباب لنشوء ظاهرة الفساد الإداري هو عدم التوزيع العادل للثروات على أبناء

المجتمع الواحد، فتجد أن الثروات تتركز بيد فئة معينة من المجتمع في حين أن الفئات الأخرى محرومة من

الحصول على حقها الطبيعي، وبالتالي تبرز لدى الكثير منهم سلوكيات منحرفة تنتهي بالكثيرين إلى استغلال

مناصبهم العامة لتحقيق أقصى منفعة مالية.

الأسباب الإدارية:

من الأسباب المهمة لنشوء الفساد الإداري هي البيئة الإدارية ذاتها التي قد لا تتمتع بالوعي الذاتي

والثقافي والذي يجعلها في منأى عن الفساد الإداري، واستغلال المناصب الإدارية، أيضاً سوء اختيار

الأشخاص لشغل مناصب إدارية إما لضعفها أو لعدم تمتعها بالكفاءة العالية لشغل المنصب، هو أحد الأسباب المهمة للفساد الإداري.

غياب المنظومة العقابية:

من الأسباب المهمة لتفشي ظاهرة الفساد الإداري هو التساهل التام في معاقبة الأشخاص الذين تثبت عليهم تهمة الفساد الإداري، على الرغم من وجود التشريعات القانونية الواضحة والصريحة والتي تنص على معاقبتهم بالعديد من العقوبات لكن يبدو أنها قد يتم تجاوزها في بعض الأحيان لأسباب متعددة تفقد في نهاية الأمر إلى حماية المفسدين.

آليات مكافحة الفساد الإداري:

يمكن تلخيص آليات مكافحة الفساد الإداري بما يلي: الإصلاح الإداري بالتخلص من السلوك الإداري الفاسد وتحسين الإدارة العامة من خلال وضع نظام عادل للتعيين وتقييم أداء الموظفين والمسؤولين وترقيتهم، وزيادة رواتب الموظفين وتحسين مستوى المعيشة، والعمل على إصلاح نظام الخدمة المدنية؛ من خلال معالجة الأسباب المنشئة للفساد الإداري والمالي.

تفعيل دور المؤسسات الرقابية:

والتي لها الحق في الإشراف ومتابعة حالات الفساد الإداري والمالي، وتعزيز المسائلة والمحاسبة للأشخاص الذين يتولون المناصب العامة من خلال نظام قضائي مستقل ونزيه يعزز بسيادة القانون.

الإصلاح الاجتماعي:

وذلك بالعمل على زيادة وعي الناس بمخاطر الفساد والتأكيد على دور الأسرة والمدرسة في غرس القيم الدينية والأخلاقية؛ كالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل، وبناء الإنسان القدوة في ممارسته للمهنة وفضح الفاسدين.

مظاهر الفساد الإداري:

ومن الجدير بالذكر أن للفساد الإداري الكثير من الطرق أو الآليات التي يتم بها ومنها دفع الرشاوي أو العمولات إلى الموظف أو المسؤول في الدولة، سواء في القطاع العام أو الخاص، كما وأن له العديد من المظاهر وهي:

- استغلال المال العام للمصلحة الشخصية بهدف تحقيق منفعة له أو لأي شخص من أقاربه.
- استغلال المنصب في حجز المواقع الوظيفية العامة للأبناء أو الأقارب دون أي وجه حق. عدم احترام أوقات الدوام الرسمية من قبل الموظف العام سواء في الحضور أو الانصراف.
- عدم القيام بواجباته الوظيفية في خدمة المواطنين أو التراخي في تقديمها بسبب الإهمال أو رغبة في الحصول على مقابل مادي. إفشاء أسرار الوظيفة العامة بهدف تحقيق منافع مالية.
- ما هو الفساد الإداري؟ الفساد الإداري هو عبارة عن كل عمل يصدر بسبب سوء استخدام المنصب العام من أجل تحقيق منفعة شخصية لمصلحته الخاصة أو لصالح مجموعة من الناس، وحقيقة أن لهذا النوع من الفساد آثار سيئة للغاية على المجتمع كونه يصدر من أشخاص يتمتعون بالقدرة على اتخاذ القرارات العامة التي تمس حياة الكثير من البشر.

يبدو أن الفساد الإداري أضحى ظاهرة أخذت تجتاح الكثير من المجتمعات في الوقت الراهن، وهو نوع من أنواع الفساد الكثيرة والمتعددة، ولعله السبب وراء سعي الكثير من الدارسين والباحثين في مختلف المجالات مثل القانون والاقتصاد والسياسة والاجتماع إلى تحليل هذه الظاهر ومعرفة الأسباب التي تقف وراءها.

مظاهر معالجة الفساد الإداري ومنها:

١. تبسيط وسائل العمل، وتحديد مهل أنجاز المعاملات يعبر أهم عامل في طريق مكافحة الفساد لأنه يضمن أمرين أساسيين يعول عليهما المواطن الأهمية الكبرى هما: -
 - أ. أنجاز معاملاته بأقل نفقة ممكنة.
 - ب. أنجاز معاملته بأسرع وبأقرب مكان ممكن وبالتالي بأسرع وقت ممكن.

٢. إجراء تنقلات دورية بين الموظفين (كلما أمكن ذلك) يمكن أن يسهل ويعمل على تخفيض حالات الرشوة السائدة.

٣. تشكيل لجان خاصة لوضع نظام متكامل لأداء الموظفين تقوم بإجراء تفتيش دوري بين الدوائر والوزارات وأعداد التقارير الخاصة بذلك.

٤. وضع مصنف يتضمن تقسيم الوظائف العامة على وفق طبيعة مهامها إلى فئات ورتب تتطلب من شاغليها مؤهلات ومعارف من مستوى واحد (أي اعتماد معيار الكفاءة والخبرة).

٥. تحديد سلسلة رواتب لكل فئة من الفئات الواردة في المصنف بعد إجراء دراسة مقارنة للوظائف المتشابهة في القطاعين العام والخاص.

٦. إنشاء نظام رقابي فعال مستقل مهمته الإشراف ومتابعة الممارسات التي تتم من قبل الوزراء والموظفين العاملين في كل وزارة ومؤسسة.

٧. تفعيل إدارة الخدمات بمعنى أن يطال جميع الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات أي أن تعطى إدارات الخدمات ذات العلاقة بالجمهور الأولوية الأولى.

أثار الفساد الإداري على الجوانب الاقتصادية:

- تقليص معدلات التنمية، والحد من الاستثمارات المباشرة.
- انكماش موارد الدولة وإساعة استخدامها.
- ينتقص من الفاعلية الاقتصادية ومن عدالة توزيع الثروة والدخل القومي.
- يساهم في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة.
- زيادة حجم المديونية الخارجية وعدم إمكانية سداد الدين وذلك لتوجيه الموارد إلى غير وظائفها الأساسية.

▪ الآثار الاجتماعية للفساد:

يسهم الفساد الإداري بإعادة تشكيل المشهد الاجتماعي ببعديه الإنساني والقيمي إذ أن ظهور الفساد الإداري والمالي في المجتمع واستشرائه واتساع نطاق مجال العناصر الفاسدة وكسبها للمنافع من جراء

الممارسات المنحرفة يعمل على تشجيع العناصر الغير المتورطة بالفساد إلى الميل أزاء هذه الظاهرة في ضوء ما يرونه من المكاسب والمغانم التي تتحقق للمفسدين دون رقيب أو حسيب، مما يؤدي إلى انتشار القيم غير الأخلاقية والانحلال الخلقي، وتقديم المنفعة الشخصية على شرعية الوسيلة، وهذه هي نقطة الخطر في الفساد وهي النقطة التي يصاب عندها الجهاز القيمي لمجتمع ما بالخلل نتيجة الفساد ويصيب عندها أخلاقيات العمل وقيمه، مما يؤدي إلى شيوع حالة ذهنية لدى الأفراد تبرر الفساد وتجده له من الذرائع ما يبرر استمراره، ويساعد في نطاق مفعوله في الحياة اليومية

أسباب الفساد المالي والإداري:

أسباب هيكلية.

أسباب قيمية.

أسباب اقتصادية.

أسباب إدارية.

أما أنصار التفسير الإداري فيرون أنّ أسباب الفساد الإداري تعزى إلى البيئة الإدارية، فكلما اتسمت البيئة الإدارية بدرجة عالية من الوعي والثقافة كلما كانت أكثر حصانة أمام مظاهر الفساد الإداري، وبالعكس كلما اتسمت البيئة الإدارية بضعف الوعي الثقافي أو عدمه كلما أدي ذلك إلى بروز حالات فساد إداري متمثلة بضعف القيادات الإدارية وعدم نزاهتها وسوء اختيار العاملين وسوء توزيع السلطات والمسؤوليات وعدم وضوح التعليمات.

مما سبق يمكن القول أنّ أسباب ظاهرة الفساد الإداري تتعدد وتباين وفقا لطبيعة الفرد والمنظمة والبيئة والمجتمع وبالتالي يختلف تأثيرها ويتباين في مجتمع لآخر :

• وهناك من يصنف أسباب تفشي الفساد الإداري والمالي إلى:

أ. أسباب تربوية وسلوكية

عدم غرس القيم الأخلاقية الإسلامية في نفس الفرد منذ الصغر

ب. أسباب اقتصادية

عدم اكتفاء الموظف من مورده المادي لإشباع احتياجاته

د. أسباب قانونية

عدم وضوح القوانين واللوائح المنظمة للعمل أو قصورها وغموضها الأمر الذي يؤدي

بالموظف إلى تفسيرها بصورة تتعارض مع المصلحة التي وضعت من أجلها.

وهناك من يقسم الأسباب إلى أسباب متعلقة بالجوانب الشخصية والمؤسسية والبيئية:

هـ- العوامل الشخصية:

تشير الكثير من الدراسات بأنه هناك علاقة بين بعض خصائص الأفراد وممارساتهم الإدارية الفاسدة،

ويمكن إجمال هذه الخصائص فيما يلي:

-العمر: إن حاجات الموظف الشاب كثيرة وموارده قليلة، ولكونه موظفا جديدا وحديث التعيين قد تكون

سببا وراء ممارسات إدارية فاسدة.

-مدة الخدمة: فقد يكون كبار الموظفين ممن تكون مدة خدمتهم طويلة على معرفة تامة بأساليب إخفاء

الممارسات الإدارية الفاسدة ويساعد هذا الأمر على ارتكابها، وقد يكون الموظف حديث الخدمة أكثر ميلا

لممارسة حالات الفساد الإداري بسبب تأثره السريع

بزملائه في العمل غير التزيهين.

المستوى الدراسي:

إن تأكيد علاقة ممارسات الفساد الإداري بالمستوى الدراسي والتحصيل العلمي ربما تختلف باختلاف

المجتمعات، فالمجتمعات التي يسهل فيها الحصول على شهادات عليا بأسلوب غير علمي وغير مشروع

وكذلك الحصول على الوظيفة بطريقة غير قانونية وعادلة يكون أفرادها أكثر ميلا لممارسة الفساد

الإداري.

٢-العوامل المؤسسية والتنظيمية: تتعدد الأسباب التنظيمية والمؤسسية التي تقف وراء الممارسات الإدارية

الفاصلة، فاعلم هذه الأبعاد المؤسسية والتنظيمية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في السلوك الإداري أو

التنظيمي بحيث تجعل منه سلوكا منحرفا أو منضبطا، ويمكن الإشارة إلى أهم هذه العوامل كما يلي:

-ثقافة المنظمة :

إن عدم وجود ثقافة تنظيمية قوية و متماسكة و ايجابية تؤدي إلى التزام عال و التحلي بأخلاقيات إدارية سامية، قد يكون سببا لممارسات فاسدة ، كغياب مدونات السلوك للموظفين

-حجم المنظمة :

غالبا ما يكون كبر الحجم خصوصا في الإدارات العمومية مرتبطا بوجود ترهل إداري و بطالة مقنعة و بيروقراطية عالية، وهذه كلها تؤدي بدورها إلى ممارسات غير قانونية و سلوكيات فساد إداري و مالي لا يمكن السيطرة عليها بسهولة.

ضعف النظام الرقابي :

حيث يجعل من الممارسات الفاسدة روتينا ساريا يمر دون مساءلة أو حساب، فمنظمات الأعمال و الإدارات العمومية مدعوة لإعادة النظر باستمرار في نظمها الرقابية و أساليب تقييم الأداء لديها طبيعة العمل المؤسسي:

إن درجة وضوح العمل و أهداف المؤسسات و شفافية عملها و بساطة الإجراءات له اثر كبير في تقليل حالات الفساد الإداري الهياكل التنظيمية:

إن عدم وضوح الصلاحيات و عدم تناسب الهيكل التنظيمي مع طبيعة العمل و عدم وجود وصف وظيفي واضح بالإضافة إلى تعقيد الإجراءات (البيروقراطية) يزيد من احتمال ممارسة الفساد الإداري و المالي البطالة المقنعة:

إن وجود أعداد كبيرة من العاملين لا يمارسون أعمالا فعلية قد يكون سببا وراء تفنن هؤلاء الموظفين في تعقيد سير المعاملات لغرض الابتزاز و الرشوة و الوساطة و غيرها.

-عدم الاستقرار الوظيفي

إن شعور الموظف خاصة من أن منصبه هو فرصة يجب أن يستغلها لفترة محددة تجعل منه أكثر ميلا لممارسة حالات فساد إداري لغرض الإثراء وبناء النفوذ وتوطيد العلاقات مع الآخرين على حساب مصلحة المنظمة.

العوامل البيئية:

تعتبر من أهم العوامل التي تقف وراء حالات الفساد الإداري أو تساهم في تعزيزها بسبب كثرتها وتعتها وتشابكها. وفيما يلي إشارة إلى هذه العوامل:

- عوامل البيئة الاجتماعية:

منها انخفاض مستوى التعليم، التمسك بالأعراف والتقاليد والتي تجعل من الروابط الأسرية والانتماء للعائلة وسيلة لممارسة الضغوط على الموظف، زيادة عدد السكان... الخ وبشكل عام يمكن إجمال هذه الأسباب فيما يلي:

- ١- انتشار الفقر والجهل، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة.
- ٢- تدني رواتب العاملين وانخفاض المستوى المعيشي مما يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية أخرى حتى لو كان من خلال الرشوة.
- ٣- غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة المنظمة للعمل ومدونات السلوك للموظفين
- ٤- انحلال البناء القيمي وضعف الضوابط الأخلاقية لدى الأفراد عموما مما يؤدي الى تغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة.
- ٦- غياب المساءلة، وهو اما غياب قانوني أي ان المنظومة القانونية لا تتضمن تنظيما لأليات المساءلة، وقد تكون المساءلة منظمة قانونا ولها وجود في المنظومة القانونية ولكنها غير فاعلة ولا تؤدي دورها المرجو منها
- ٧- غياب الشفافية النزاهة
- ٨- تداخل الاختصاصات التنظيمية للوحدات الإدارية وعدم وضوح الاختصاصات والمسؤوليات الوظيفية

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي اتفاقية متعددة الأطراف تتفاوض بشأنها الدول الأعضاء في

الأمم المتحدة. هذه هي أول صك مكافحة فساد دولي ملزم قانوناً. تضم الاتفاقية ٧١ مادة مقسمة إلى ٨

فصول على أن تقوم الدول الأطراف بتنفيذ عدة تدابير لمكافحة الفساد والتي قد تؤثر على القوانين

والمؤسسات والممارسات.

تهدف هذه الإجراءات إلى منع الفساد وتجريم بعض التصرفات وتعزيز إنفاذ القانون والتعاون القضائي

الدولي وتوفير آليات قانونية فعالة لاسترداد الموجودات والمساعدة التقنية وتبادل المعلومات وآليات لتنفيذ

الاتفاقية بما في ذلك مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

نظرة عامة:

الاتفاقية هي الأحدث في سلسلة طويلة من التطورات التي اعترف بها الخبراء والسياسيين وذات

التأثير البعيد المدى من الفساد والجريمة الاقتصادية التي تقوض قيمة الديمقراطية والتنمية

المستدامة وسيادة القانون. الاتفاقية في الحاجة إلى وضع تدابير فعالة ضد الفساد على المستويين المحلي

والدولي. العمل الدولي لمكافحة الفساد قد تقدم والبيانات التعريفية للاتفاقية ملزمة قانوناً.

بينما في بداية إجراء المناقشة تركزت بشكل ضيق نسبياً على جرائم محددة أبرزها الرشوة وأصبح

فهم الفساد أوسع وبالتالي فإن التدابير ضدها توسع. نهج مكافحة الفساد الشامل والطابع الإلزامي لكثير من

أحكامه أعطى دليل على هذا التطور. الاتفاقية تتعامل مع أشكال الفساد التي لم يتم تغطيتها من قبل العديد

من الصكوك الدولية السابقة مثل الاتجار بالنفوذ وإساءة استعمال الوظيفة وأنواع مختلفة من الفساد في

القطاع الخاص.

من التطورات الهامة المزيد من إدراج فصل خاص التعامل مع استعادة الأصول المسروقة ومصدر قلق

كبير بالنسبة للبلدان التي تسعى أصول القادة السابقين وغيرهم من المسؤولين المتهمين أو تم الإثبات بأنهم

انخرطوا في الفساد.

توجد اتفاقيات مكافحة فساد رئيسية أخرى مثل اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد واتفاقية منظمة التعاون والتنمية لمكافحة الرشوة واتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومحاربتة ولكنها تقتصر على إما مناطق معينة من العالم أو مظاهر معينة من الفساد.

وفقاً للمادة ٦٣ من اتفاقية مكافحة الفساد فقد تم إقرار مؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية مكافحة الفساد لتحسين القدرة والتعاون بين الدول الأطراف لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في اتفاقية مكافحة الفساد وتعزيز تنفيذها واستعراضه.

في دوراته المختلفة إلى جانب الدعوة بانتظام الدول الأطراف والدول الموقعة على التكيف مع قوانينها وأنظمتها لجعلها مطابقة لأحكام اتفاقية مكافحة الفساد فقد اعتمد مكتب الأمانة القرارات وفوض لتنفيذها بما في ذلك من خلال تطوير المشاريع المساعدة التقنية.

أنشأ مكتب الأمانة عدد من الهيئات الفرعية لتعزيز تنفيذ جوانب محددة من اتفاقية مكافحة الفساد. فريق استعراض التنفيذ الذي يركز على آلية استعراض التنفيذ والمساعدة التقنية والفريق العامل المعني باسترداد الموجودات والفريق العامل المعني الوقاية منها وكذلك اجتماعات فريق الخبراء بشأن التعاون الدولي يجتمعون بانتظام في الفترة الفاصلة بين الدورتين.

عقدت الدورة الأولى من مكتب الأمانة من ١٠ إلى ١٤ ديسمبر ٢٠٠٦ في البحر الميت بالأردن. وافقت الدول الأطراف في قراره ١/١ أنه من الضروري إنشاء آلية مناسبة وفعالة للمساعدة في استعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد.

تأسست مجموعة العمل الحكومية لبدء العمل على تصميم مثل هذه الآلية. تم ضبط مجموعتنا عمل أخرى تصل إلى تعزيز تنسيق الأنشطة المتصلة بتقديم المساعدة الفنية واسترداد الموجودات على التوالي. عقد مكتب الأمانة الاجتماع الثاني في بالي بإندونيسيا من ٢٨ يناير إلى ١ فبراير ٢٠٠٨. بالنسبة لآلية استعراض تنفيذ فقد قررت الدول الأطراف أن تأخذ في الاعتبار نهج جغرافي متوازن لتجنب أي

عناصر عدائية أو جزائية لوضع مبادئ توجيهية واضحة لكل آلية جانبا وتشجيع الانضمام العالمي لمكافحة الفساد والتعاون البناء في التدابير الوقائية واسترداد الموجودات والتعاون الدولي وغيرها من المجالات.

اعتمد القرار التاريخي على استعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد التي تحتوي على اختصاصات آلية استعراض تنفيذ نظرا لإنشائه وبالنظر إلى أن تحديد الاحتياجات وتقديم المساعدة التقنية لتسهيل التنفيذ الناجح والثابت من اتفاقية مكافحة الفساد هي في جوهر الآلية فقد قرروا إلغائه في دورته الثالثة للمرة الأولى واعتمد الفريق العامل المعني بالمساعدة التقنية واطعاف ولايتها في عمل فريق استعراض التنفيذ. فتح باب العضوية للفريق العامل الحكومي الدولي لمنع مواصلة استكشاف الممارسات الجيدة في هذا المجال. يرافق الاجتماع العديد من الأحداث الجانبية مثل المنتدى العالمي الأخير لمكافحة الفساد وحماية النزاهة (بالتعاون مع الشركات) ومنتدى للشباب.

عقد الاجتماع الرابع في مدينة مراكش المغربية من ٢٤ إلى ٢٨ أكتوبر ٢٠١١. اعتبر المؤتمر التقدم المحرز الاعتراف بأهمية معالجة احتياجات المساعدة التقنية في آلية الاستعراض. أكد أيضا على الدعم لمجموعات العمل المعني باسترداد الموجودات والوقاية منها وأنشأ اجتماعات فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالتعاون الدولي لتقديم المشورة والمساعدة فيما يتعلق بتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة.

مجالات الاتفاقية:

غطي الاتفاقية خمسة مجالات رئيسية هي: التدابير الوقائية والتجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي واسترداد الموجودات والمساعدة التقنية وتبادل المعلومات. ويشمل الأحكام الإلزامية وغير الإلزامية على حد سواء.

أحكام عامة (الفصل الأول، المواد ١-٤)

تشمل المواد البيان الافتتاحي والذي يغطي كلا من تعزيز النزاهة والمساءلة داخل كل بلد ودعم التعاون

الدولي والمساعدة التقنية بين الدول الأطراف. كما تشمل تعاريف للمصطلحات الهامة المستخدمة في الاتفاقية. بعض هذه هي مماثلة لتلك المستخدمة في الاتفاقيات الأخرى وعلى وجه الخصوص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ولكن تعريفات «موظف عمومي» و«موظف عمومي أجنبي» و«موظف مؤسسة دولية عمومية» هي جديدة ومهمة لتحديد نطاق تطبيق اتفاقية مكافحة الفساد في هذه المجالات. الاتفاقية لا تنص على تعريف للفساد.

وفقا للمادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة والمادة ٤ من اتفاقية مكافحة الفساد تنص على حماية السيادة الوطنية للدول الأطراف.

التدابير الوقائية (الفصل الثاني، المواد ٥-١٤)

تعترف اتفاقية مكافحة الفساد على أهمية الوقاية من الفساد عن طريق الذهاب إلى أبعد من التدابير من الاتفاقيات السابقة في كل من النطاق والتفصيل. توجه تدابير وقائية في كل من القطاعين العام والخاص. يتضمن الفصل الثاني سياسات وقائية مثل إنشاء هيئات لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية والأحزاب السياسية.

ينبغي لهيئات مكافحة الفساد تنفيذ سياسات مكافحة الفساد ونشر المعرفة ويجب أن تكون مستقلة والموارد الكافية والمدربة بشكل صحيح والموظفين. تلتزم الدول الأطراف أيضا لضمان أن خدماتها العامة تخضع للضمانات التي تعزز الكفاءة والشفافية والتوظيف على أساس الجدارة. يجب على موظفي القطاع العام أن يكونوا ملزمين بمدونات السلوك ومتطلبات الإفصاح المالية وغيرها والتدابير التأديبية المناسبة. كما يجب تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة المالية العامة ويتم وضع شروط محددة للوقاية من الفساد في المجالات الحيوية وخاصة في القطاع العام مثل السلطة القضائية والمشتريات العامة.

يتطلب منع الفساد أيضا محاولة من جميع أفراد المجتمع ككل. لهذه الأسباب يدعو مكتب الأمانة البلدان على العمل بنشاط على تعزيز مشاركة المجتمع المدني ورفع الوعي العام بالفساد وما يمكن القيام به

حيال ذلك. تطبيق المتطلبات المقدمة للقطاع العام أيضا في القطاع الخاص وهو أيضا من المتوقع أن تعتمد إجراءات وقواعد السلوك شفافة.

التجريم وإنفاذ القانون (المواد من الفصل الثالث، ١٥-٤٤)

الفصل الثالث يدعو الدول الأطراف إلى إنشاء أو الحفاظ على سلسلة من جرائم جنائية محددة بما في ذلك ليس فقط جرائم عريقة مثل الرشوة والاختلاس ولكن كما يجري لا يجرم من قبل في العديد من الدول مثل المتاجرة بالنفوذ وغيرها من انتهاكات المهام الرسمية.

مجموعة واسعة من طرق الفساد التي تجلى في مختلف البلدان ولبعض الجرائم تحديات تشريعية ودستورية خطيرة وهي حقيقة تنعكس في قرار اللجنة المخصصة لجعل بعض الأحكام إما اختياري («... يجب النظر في اعتماد...») أو تخضع للمتطلبات الأساسية الدستورية أو داخلية أخرى («... تخضع لدستورها والمبادئ الأساسية لنظامها القانوني...»).

الأفعال المحددة التي يجب على الدول الأطراف تجريمها تشمل الرشوة النشطة (للتقديم أو إعطاء مزية غير مستحقة) من الموظفين العموميين الوطنيين الدولي أو الأجنبي وارتشاء الموظف العمومي الوطني واختلاس الأموال العامة.

تشمل الجرائم إلزامية أخرى عرقلة سير العدالة والإخفاء وتحويل أو نقل العائدات الإجرامية (غسل الأموال). العقوبات تمتد إلى أولئك الذين يشاركون فيها ويمكن أن تمتد إلى أولئك الذين يحاولون ارتكاب جرائم الفساد. اتفاقية مكافحة الفساد تتجاوز الاتفاقيات السابقة من هذا النوع التي تطلب من الدول الأطراف تجريم الأشكال الأساسية فقط من الفساد.

تشجع الدول الأطراف ولكن ليس بالشكل المطلوب تجريم جملة أمور منها ارتشاء الموظفين العموميين الأجانب والدوليين والمتاجرة بالنفوذ وإساءة استعمال الوظيفة والإثراء غير المشروع والرشوة والاختلاس في القطاع الخاص وإخفاء الأصول غير المشروعة.

علاوة على ذلك يتعين على الدول الأطراف تبسيط القواعد المتعلقة بأدلة السلوك الفاسد وضمان أن

العقبات التي قد تنشأ عن تطبيق قوانين السرية المصرفية يجب التغلب عليها. هذا أمر مهم خاصة وأن

أعمال الفساد كثيرا ما تكون صعبة للغاية للإثبات أمام المحكمة.

توجد أهمية خاصة وهي أيضا إدخال مسؤولية الأشخاص الاعتباريين. في مجال إنفاذ القانون ومكافحة

الفساد تدعو إلى تعاون أفضل بين الهيئات الوطنية والدولية والمجتمع المدني. هناك حكم لحماية الشهود

والضحايا والشهود الخبراء والمبلغين عن المخالفات لضمان إنفاذ القانون بشكل فعال.

التعاون الدولي (الفصل الرابع، المواد ٤٣-٤٩)

بموجب الفصل الرابع من اتفاقية مكافحة الفساد يجب على الدول الأطراف أن تساعد بعضها بعضا في

مكافحة الفساد بما في ذلك الوقاية والتحقيق وملاحقة الجناة. التعاون يأخذ شكل تسليم المجرمين

والمساعدة القانونية المتبادلة ونقل أحكام الأشخاص والإجراءات الجنائية والتعاون في مجال إنفاذ القانون.

مما يشجع أيضا التعاون في المسائل المدنية والإدارية.

استنادا إلى الفصل الرابع فإن مكتب الأمانة نفسه يمكن أن يستخدم كأساس لتسليم المجرمين

والمساعدة القانونية المتبادلة وإنفاذ القانون فيما يتعلق بالجرائم المتصلة بالفساد. «التجريم المزدوج»

الذي هو شرط أن الجريمة ذات الصلة يجب أن يجرم بها في كل من الدولة الطالبة والمطلوبة ويعتبر الوفاء

بصرف النظر عما إذا تم استخدام نفس المصطلحات أو فئة من جريمة في كل من الولايات القضائية. في

حالة طلب الحصول على المساعدة التي تنطوي على تدابير غير قسرية يتعين على الدول الأطراف أن تقدم

المساعدة حتى عند التجريم الغائب إلا على المفاهيم الأساسية لنظمها القانونية.

يحتوي الفصل الرابع أيضا على أحكام أخرى مبتكرة تهدف إلى تسهيل التعاون الدولي. على سبيل

المثال فإن الدول الأطراف التي تستخدم اتفاقية مكافحة الفساد كأساس لتسليم المجرمين أن لا تنظر في

الجرائم المتعلقة بالفساد بكونها سياسية. يمكن أيضا تقديم المساعدة فيما يتعلق بالجرائم التي يتهم فيها

الأشخاص الاعتباريين. السرية المصرفية لا يمكن ذكرها كسبب لرفض طلب الحصول على المساعدة.

من أجل ضمان التعاون السريع والفعال يتعين على كل دولة طرف أن تعين سلطة مركزية مسؤولة عن تلقي الطلبات. بشكل عام يوفر الفصل الرابع منصة واسعة ومرنة للتعاون الدولي. ومع ذلك فإن أحكامها لا تستنفد كل قضايا التعاون الدولية التي تغطيها اتفاقية مكافحة الفساد وبالتالي أغراض اتفاقية مكافحة الفساد وأحكام الفصول الأخرى تحتاج أيضا إلى أن تؤخذ بعين الاعتبار.

استرداد الموجودات (الفصل الخامس، المواد ٥١-٥٩)

يعتبر الاتفاق على استرداد الموجودات انفراجه كبيرة ويدعي كثير من المراقبين أنه أحد الأسباب التي جعلت العديد من الدول النامية توقع على الاتفاقية. استرداد الموجودات هو في الواقع مسألة في غاية الأهمية بالنسبة لكثير من البلدان النامية حيث الفساد على مستوى عال وقد نهبت الثروة الوطنية.

التوصل إلى اتفاق بشأن هذا الفصل تشارك مفاوضات مكثفة والمصالح المشروعة للبلدان التي ترغب في استرداد الأصول غير المشروعة كان لا بد من التوفيق بين الضمانات القانونية والإجرائية للبلدان التي سوف تلتزم المساعدة. عموما في سياق المفاوضات فإن الدول التي تسعى لاسترداد الأصول سعت إلى إنشاء الافتراضات التي من شأنها أن تجعلها واضحة لمليكتهم للموجودات وإعطاء الأولوية للعودة عبر وسائل أخرى للتخلص منها. البلدان لديها مخاوف بشأن اللغة التي قد تخطر بها حقوق الإنسان الأساسية والحماية الإجرائية المرتبطة بالمسؤولية الجنائية وتجميد وحجز ومصادرة وإعادة هذه الأصول.

الفصل الخامس:

الفصل الخامس من اتفاقية مكافحة الفساد يؤسس استرداد الموجودات باعتباره «المبدأ الأساسي» للاتفاقية. الأحكام المتعلقة باسترداد الموجودات تكمن الإطار في القانون المدني والجناي على حد سواء لتعقب وتجميد ومصادرة وإعادة الأموال التي تم الحصول عليها من خلال الأنشطة الفاسدة. إن الدولة الطالبة في معظم الحالات تتلقى الأموال المستردة طالما أنه يمكن إثبات الملكية. في بعض الحالات يتم إرجاع الأموال مباشرة للضحايا الفردية.

إذا لم يكن هناك ترتيب آخر في المكان يجوز للدول الأطراف استخدام الاتفاقية نفسها كأساس قانوني.

(أ) من اتفاقية مكافحة الفساد تنص على أن: "كل دولة طرف (يجب)... أن تتخذ من التدابير التي قد

تكون ضرورية للسماح لسلطاتها المختصة بإنفاذ أمر المصادرة الصادر عن محكمة دولة أخرى

والمادة ٥٤

(أ) من اتفاقية مكافحة الفساد تنص أيضا على التجميد المؤقت أو الاستيلاء على الممتلكات حيث توجد

أسباب كافية لاتخاذ مثل هذه الإجراءات في وقت مبكر من طلب رسمي.

مع الاعتراف بأن استعادة الأصول مكلفة للغاية ومعقدة وعملية فاشلة في كثير من الأحيان فقد يتضمن هذا

الفصل أيضا عناصر تهدف إلى منع عمليات النقل غير المشروع وتوليد السجلات التي يمكن استخدامها

حيث يكون النقل غير المشروع في نهاية المطاف مجمد ومضبوط ومصادر (المادة ٥٢). يتم تضمين تحديد

الخبراء الذين يمكن أن يساعدوا البلدان النامية في هذه العملية أيضا كشكل من أشكال المساعدة التقنية

(المادة ٦٠).

المساعدة التقنية وتبادل المعلومات (المواد من الفصل السادس، ٦٠-٦٢

يكرس الفصل السادس من اتفاقية مكافحة الفساد إلى المساعدة التقنية وهذا يعني الدعم المقدم للبلدان

النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية في تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد. تغطي أحكام التدريب والموارد المادية

والبشرية والبحوث وتبادل المعلومات. يدعو مكتب الأمانة أيضا للتعاون من خلال المنظمات الدولية

والإقليمية (وكثير منها قد أنشأت بالفعل برامج مكافحة الفساد) الجهود البحثية ومساهمة الموارد المالية

بشكل مباشر إلى البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وإلى المكتب.

آليات التنفيذ (الفصل السابع والمواد ٦٣-٦٤)

الفصل السابع يحتوي على صفقات التنفيذ الدولي من خلال مكتب الأمانة والأمانة العامة للأمم المتحدة.

أحكام ختامية (الفصل الثامن، المواد ٦٥-٧١)

الأحكام النهائية هي مماثلة لتلك التي وجدت في معاهدات الأمم المتحدة الأخرى. الأحكام الرئيسية التي تضمن متطلبات اتفاقية مكافحة الفساد هي أن تفسر على أنها الحد الأدنى من المعايير التي على الدول الأطراف الأحرار في تطبيق تدابير «أكثر صرامة أو شدة» من تلك المنصوص عليها في أحكام محددة. وفقاً للمادة ٦٣ (٧) من اتفاقية مكافحة الفساد فإن «مؤتمر يضع إذا رأى ضرورة لذلك أي آلية أو هيئة مناسبة للمساعدة في تنفيذ الاتفاقية على نحو فعال».

في دورته الأولى أنشأ مكتب الأمانة لفتح فريق الخبراء الحكومي الدولي لتقديم توصيات إلى المؤتمر بشأن الآلية المناسبة. تم تقديم «برنامج الاستعراض التجريبي» فرصة كافية لاختبار الأساليب الممكنة لاستعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد مع الهدف العام لتقييم كفاءة وفعالية آلية اختبار وتوفير المعلومات عن الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة وبالتالي تمكين اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن إنشاء آلية مناسبة لاستعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد. في اجتماعه الثالث الذي عقد في الدوحة في نوفمبر ٢٠٠٩ اعتمد القرار ١/٣ بشأن استعراض تنفيذ الاتفاقية التي تحتوي على اختصاصات آلية استعراض تنفيذ. أنشأت آلية استعراض تهدف إلى مساعدة البلدان على تحقيق أهداف اتفاقية مكافحة الفساد من خلال عملية مراجعة النظراء.

يهدف لمواصلة تعزيز إمكانات اتفاقية مكافحة الفساد من خلال توفير وسائل للبلدان لتقييم مستوى تنفيذها من خلال استخدام قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة وتحديد الفجوات المحتملة ووضع خطط عمل لتعزيز تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد على المستوى المحلي. يقدم المكتب كأمانة لآلية الاستعراض لشروط المرجعية تحدد أن كل مرحلة مراجعة تتكون من دورتي مراجعة من خمس سنوات. تغطي دورة الاستعراض الأولى الفصلين الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والرابع (التعاون الدولي) من اتفاقية مكافحة الفساد. دورة الاستعراض الثانية التي ستبدأ في عام ٢٠١٥ تغطي الفصلين الثاني (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات). يجب على جميع الدول الأطراف الخضوع للمراجعة في كل دورة. يتم اختيار الدول الأطراف للمراجعة عن طريق القرعة.

تتم مراجعة كل دولة طرف من قبل اثنين من الدول الأطراف الأخرى مع المشاركة النشطة من جانب الدولة الطرف قيد الاستعراض. واحدة على الأقل من الدول غير مراجعة من المجموعة الإقليمية للدولة الطرف قيد الاستعراض.

يستند مراجعة المكتب الأولي على ردود كل دولة على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة القائمة على تكنولوجيا المعلومات. تشجع الدول الأطراف قيد الاستعراض لإجراء مشاورات واسعة بما في ذلك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة عند إعداد ردودهم. حوار نشط بين البلد قيد الاستعراض والمراجعين هو عنصر أساسي في هذه العملية.

في ٤ أكتوبر ٢٠١٢ شاركت ١٥٧ دولة في آلية استعراض إما دولة قيد الاستعراض أو كدول مراجعة. الاتفاقية التي أنشئت في عام ٢٠٠٦ هي عبارة عن شبكة من نحو ٣١٠ منظمة للمجتمع المدني في أكثر من ١٠٠ دولة ملتزمة بتعزيز التصديق والتنفيذ والرصد من اتفاقية مكافحة الفساد. تهدف إلى حشد دعم المجتمع المدني بشكل واسع لمكافحة الفساد وتيسير عمل المجتمع المدني القوي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لدعم مكافحة الفساد. الاتفاقية مفتوحة لجميع المنظمات والأفراد الملتزمين بهذه الأهداف. اتساع الاتفاقية يعني أن إطارها هو ذات الصلة لمجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني بما في ذلك الجماعات العاملة في مجالات حقوق الإنسان وحقوق العمال والحكم والتنمية الاقتصادية والبيئة والمساءلة في القطاع الخاص.

الشفافية الدولية:

الشفافية الدولية (Transparency International) يُرمز لها اختصاراً (TI) هي منظمة دولية

غير حكومية معنية بالفساد.

هذا يتضمن الفساد السياسي وغيره من أنواع الفساد. وتشتهر عالمياً بتقريرها السنوي مؤشر الفساد، وهو قائمة مقارنة للدول من حيث انتشار الفساد حول العالم. مقر المنظمة الرئيسي يقع في برلين، ألمانيا.

الشفافية الدولية هي مجموعة من ١٠٠ فرع محلي، مع سكرتارية دولية في برلين، بألمانيا. تأسست في عام ١٩٩٣ بألمانيا كمؤسسة غير ربحية، وهي الآن منظمة عالمية غير حكومية، وتدعو لأن تكون منظمة ذات نظام هيكلي ديمقراطي متكامل. وتقول المنظمة عن نفسها:

الشفافية الدولية هي منظمة مجتمع مدني عالمية تقود الحرب ضد الفساد. تجمع الناس معاً في تجمع عالمي قوي للعمل على إنهاء الأثر المدمر للفساد على الرجال و النساء والاطفال حول العالم. مهمة الشفافية الدولية هي خلق تغيير نحو عالم من دون فساد

ترفض المنظمة فكرة تفوق الشمال فيما يتعلق بالفساد وتلتزم بكشف الفساد حول العالم.

منذ العام ١٩٩٥ بدأت بإصدار مؤشر فساد سنوي) إنجليزي **Corruption Perceptions Index** :

CPI وهي تنشر أيضاً تقرير فساد عالمي، هو باروميتر الفساد العالمي ، ودليل دافعي الرشوة. لكن فرع الولايات المتحدة لم يُعلق ابداً على اية قضية فساد حصلت في الولايات المتحدة في كل إصداراته، وقام الفرع باخذ المال من شركة بوينغ، التي كان مديرها التنفيذي قد سُجن بسبب قضايا فساد. المنظمة لا تتولى التحقيق على قضايا فساد معينة أو لأفراد، بل تطور وسائل مكافحة الفساد وتعمل مع منظمات المجتمع المدني والشركات والحكومات لتنفيذها.

هدف المنظمة هو أن تكون محايدة وتقوم بعمل انتلافات لمحاربة الفساد.

نجاح المنظمة هو وضع موضوع الفساد على قائمة أجندة العالم. مؤسسات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تنظر للفساد كعقبة رئيسية للتنمية، في حين انه لما قبل العام ١٩٩٠ هذا الموضوع لم يكن يؤخذ به بشكل كاف. المنظمة لعبت أيضاً دوراً أساسياً في تقديم ميثاق الأمم المتحدة ضد الفساد واتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) ضد الرشوة. وقد قامت لجنة من المحققين في التحقيق في فضيحة رشوة هذه المؤسسة.

مؤشرات الفساد:

مؤشر مدركات الفساد- المسمى (CPI) اختصاراً-بجانب مؤشر البنك الدولي للفساد هي أكثر مقاييس

الفساد المستخدمة في مختلف البلدان حول العالم. يعتمد على دراسات عديدة، ويُعرف هذا المؤشر بدقته.

ومن أجل عمل الدليل، تقوم الشفافية الدولية بمسوحات تسأل رجال الأعمال والمحللين، من داخل وخارج البلد التي يقومون بمسحها، ملاحظاتهم حول مدى فساد البلد. الاعتماد على عدد قضايا الفساد الحقيقية لن يكون يُجدي بسبب اختلاف ومدى تطبيق القوانين فهذه تختلف بشكل كبير من بلد لآخر.

المؤشر ينتقد لسببين رئيسيين هما:

الأول:

هو الخطورة من التنبؤ بالتحقيق الذاتي. حيث ان بعض البلدان ربما تتأثر عن طريق استقرار ماضي

الفساد وهذا لا يعكس التغيير **GOLDEN RAITO** .

الثاني:

استخدام قيم المؤشر في الإحصائيات المتتالية زمنياً صعبة بسبب طريق حساب قيم هذا المؤشر.

الفصل الثالث

قضايا التربية الاعلامية الرقمية

تقديم:

لعل التربية الاعلامية لا ترتبط فقط بمفهوم المعلوماتية.. لأن المعلوماتية تعني استخدام الانترنت .. بل من الضروري ان ترتبط بالوسائل الرقمية كوننا اليوم لم نعد أمام التحول الرقمي بل نحن اليوم في عمق الثورة الرقمية التي حولت الوسائل التقليدية المطبوعة والمرئية والمسموعة الى وسائل الكترونية من ثم الى رقمية نقرأها ونسمعها ونشاهدها عبر الجهاز الصغير (الموبايل) الذي تحول الى أداة اعلامية متكاملة والى اداة من أدوات الانتاج الإعلامي.

ولا شك بأن التربية الإعلامية تأتي لمصلحة الفرد والمجتمع، بإعتبارها تمثل بالدرجة الأولى وجهات النظر الأخرى، أي وجهة نظر "المستقبل" أو "المتلقي" للخبر والمعلومة عبر وسائل الإعلام. ولا تمثل ملاكي الوسائل الإعلامية او صانعي الإعلام.

ولا بد للإشارة هنا، الى أن الإعلام الذي نقرأه ونسمعه ونشاهده ونكتشفه عن قرب هو إعلام متنوع وشامل، سواء أكان إعلاماً محلياً، أم إقليمياً، أم دولياً. ولا يخص قناة أو دولة بعينها. كما أن الإعلام الذي نتعرض له ونحتاج الى تفحصه وفهمه ليس بالضرورة ان يتحدث لغة واحدة، بل يتحدث جميع اللغات واللهجات.

التربية الاعلامية الرقمية:

هناك الإعلام السلبي، وهناك الإعلام الايجابي، وهناك الإعلام الذي يكون تارة سلبياً وتارة ايجابياً. لذا من الضروري إعداد أجيالنا الحالية والمستقبلية من خلال الاهتمام بتنمية الافراد على الصعد كافة ليصلوا الى فهم البيئة الإعلامية العالمية والتعامل معها بذكاء وحكمة وبوعي عميق.. لأن صناعة الإعلام في العالم لم تأتي بطريقة عشوائية، ولا بطريقة عشوائية، ولم تأت من فراغ. فكل محتوى وكل رسالة مخطط ومدروس لها أيضاً، في كيفية استقطاب الجماهير والتأثير عليها، حيث لم تعد وسائل الإعلام وحدها هي التي تربطنا بأخبار العالم، بل أن ظهور الإعلام الجديد (الفيسبوك) اصبح الآداة المؤثرة في تلقي الأخبار ومعرفة ما يدور حول العالم.

وربما يتسأل الكثيرون لماذا الحاجة الى التربية الإعلامية !! وللإجابة على هذا السؤال وبصورة

مختصرة:

اولاً: التطورات التكنولوجية – الرقمية:

التي طرأت على وسائل الاعلام والاتصال والتي ربما تجاوزت قدرة الانظمة العربية على احتوائها من آثار العولمة الاعلامية، حيث نجم عن هذا التطور اتساع دائرة النقد الاعلامي للأنظمة والدعوة لمحاربة الفساد بكل اشكاله والدعوة للإصلاح. اما الثاني فقد جعل هناك صوتاً لمن لا صوت له فأصبح المواطن إعلامي. الامر الذي أدى الى ضرورة الإسراع في إيجاد تربية إعلامية تساعد على كيفية اختيار وانتقاء المعلومات والأخبار الصحيحة، والتمييز ما بين الخطأ والصواب عبر وسائل الإعلام وبخاصة الإعلام الجديد.

ثانياً: العولمة:

التي مهدت الطريق الى السيطرة على العقول والتأثير على الاتجاهات والرغبات والاعتقادات وانماط الحياة والاستهلاك..

ثالثاً: تحويل العالم من قرية كونية الى غرفة كونية بحسب ما أكدته نتائج دراساتي.

رابعاً: ظهور الاعلام الجديد:

التمثل بالفيس بوك والهواتف الذكية، فمن خلال الحرية المتاحة فيه ربما يسعى لمحاولة إبعاد المواطن العربي سواء اكان متلقياً ام مرسلأ للخبر والمعلومة عن حقيقة (بانه يعيش استعماراً الكترونياً وانه قد تحول الى اداة من ادوات هذا الاستعمار الالكتروني).

خامساً: ظهور مصطلح (المواطن الصحافي) بات مالكا لوسائله الخاصة لنشر ما يحلو له للتعبير بفضل الإعلام الجديد..

سادساً: ظهور التقنيات المخادعة:

ظهور التقنيات المخادعة التي باتت تشكل خطراً كبيراً فيما ينشر من فيديوهات وصور ورسومات مزيفة أو تركيب صور أو مونتاج فيديوهات لا صحة لها. الامر الذي أدى الى خلط الحابل بالنابل. سابعاً: الجهل في الاستخدام الرقمي.

ثامناً: الجرائم الالكترونية:

والتي تحولت بعضها الى جرائم على ارض الواقع .. عدا عن تفشي الشائعات والفتن والتنمر وخطاب الكراهية وغيرها الكثير من الامور التي تدعو للحاجة الى وجود تربية وثقافة اعلامية رقمية في آن واحد.

ولا بد للإشارة هنا بان هناك قواسم مشتركة ما بين التربية والتعليم والإعلام، فالتربية جوهر العملية الاتصالية، والإعلام وظيفة من وظائف الاتصال الجماهيري، نتيجة الروابط المشتركة والمتبادلة ما بين الإعلام والتربية والتعليم، من حيث تغيير سلوك الافراد، وتفعيل عميلة التفاهم. فنجد أن جمهور التعليم متجانس من حيث المستوى الفكري والثقافي والتعليمي. بينما نجد أن جمهور الإعلام غير متجانس بشيء. الامر الذي يستدعي إدخال مادة التربية الإعلامية لدراستها والتعمق بها عن فهم، وليس عن حفظ.

أولاً: نشأة التربية الإعلامية:

ظهر مفهوم التربية الإعلامية اواخر الستينات من القرن الماضي "كوسيلة تعليمية" اذ ركز الخبراء على امكانية استخدام ادوات الاتصال ووسائل الاعلام لتحقيق منافع تربوية ملموسة، وبحلول السبعينات من ذات القرن بدأ النظر الى التربية الإعلامية على انها "مشروع دفاع" هدفه حماية الاطفال والشباب من المخاطر التي استحدثتها وسائل الاعلام فانصب التركيز على كشف الرسائل المزيفة والقيم غير الملائمة، الا ان هذا المفهوم تطور في السنوات الأخيرة ليتحول بالإضافة الى ذلك الى مشروع تمكين يهدف الى اعداد الشباب لفهم الثقافة الإعلامية التي تحيط بهم، وحسن الانتقاء والتعامل معها والمشاركة فيها بصورة فعالة ومؤثرة

ورغم ان اليونسكو دعت الى تدريس مفهوم التربية الإعلامية منذ عام ١٩٨٢، إلا انه وصل المنطقة العربية متأخراً، فبدأ التفاعل معه بشكلٍ متنامٍ انطلاقاً من لبنان حيث تم طرح هذا المفهوم وتعميمه على الجامعات وبعض المدارس بالتعاون مع اليونسكو، كما دخل منهاج الدراسات العليا في عدد من الدول العربية، فيما شهد عام ٢٠٠٥ خطوة متقدمة بعد ان قدمت دراسات تربوية لدمج التربية الإعلامية في مدارسها واشراك المدرسين والمعلمين في دورات في كليات واقسام الاعلام في الجامعات وكذلك احتضنت بعض المؤتمرات الخاصة بالثقافة الإعلامية.

ثانياً: التربية الإعلامية والاعلام التربوي:

تهدف التربية الإعلامية إلى تدريس طبيعة وسائل الإعلام وليس التدريس باستخدام وسائل الإعلام، بالتالي لا يجب أن نخلط بين التربية الإعلامية وبين تقنية التعليم، فقد عانى مفهوم التربية الإعلامية -وما يزال- من الخلط والتداخل بينه وبين مفهوم الاعلام التربوي والاعلام التعليمي وتركيز التعريفات التقليدية على التعليم بواسطة الاعلام، وغياب ذلك التركيز على المتلقي للاعلام ودوره التفاعلي.

فالأعلام التربوي "نمط اعلامي معلوماتي يتم عبر وسائل الاعلام المختلفة ويعطي جل اهتمامه لمجال معين من مجالات المعرفة، يتوجه الى جمهور عام أو خاص مستخدماً مختلف فنون الاعلام معتمداً على المعلومات والحقائق والأفكار المتخصصة التي يتم عرضها بطريقة موضوعية عن طريق كوادرات اعلامية مؤهلة اعلامياً ومتخصصة أكاديمياً".

أما التربية الاعلامية لا يمكن حصرها بالمؤسسات التربوية والتعليمية لأن نجاحها يتطلب تكامل الانظمة الرسمية -مدرسة واسرة ومؤسسات اعلامية ومؤسسات مجتمع المدني-والانظمة غير الرسمية في تحقيق أهدافها.

ثالثاً: التربية الاعلامية والتربية الرقمية:

تعرف التربية الاعلامية بأنها "فهم الجمهور لآلية عمل الاعلام والكيفية التي يؤثر بها على حياتنا، وطريقة استخدامه بصورة حكيمة واثباتية".

وهي تشمل القدرة على الوصول الى المعلومات وتحليل الرسائل وتقويمها وبما يجعل الأفراد قادرين على فهم طبيعة وتقنيات وتأثيرات وسائل الاعلام ومحتوياتها، واكتساب مهارات استخدام وسائل الاعلام والاتصال، والقدرة على اختيار مضامينها وتفسير رسائلها وتنمية المهارات الأساسية للتساؤل النقدي وتشكيل وعي اعلامي ناقد يكون بمثابة مناعة مضادة لمخاطر وافرازات وسائل الاعلام.

أما التربية الاعلامية الرقمية فتعني "مجموعة القواعد التي تحدد المهارات والسلوكيات الخاصة بالتعامل مع التكنولوجيا الحديثة والمطورة، وخلق توأمة ودمج بين القيم التربوية المجتمعية التقليدية والعالم الرقمي لأجل مواكبة المستجدات على الساحة العالمية وايجاد درجة متقدمة من الوعي بها.

رابعاً: مستويات التربية الإعلامية:

تختلف دول العالم في تعاطيها مع التربية الاعلامية تبعاً لمراعاة كل منها لمقوماتها وكالاتي :

- دول متقدمة في هذا المجال وضعت أسسها ومناهجها، وأعدت المعلمين ودرّبتهم، ووفرت المصادر التربوية لتعليمها، مثل بريطانيا، واسكتلندا، وكندا، وأغلب دول أوروبا.

- دول بها التربية الإعلامية غير منتظمة اي توجد بها الأسس لكن لم تتوفر مواد التدريس، أو يوجد بها معلمون لكن لا يتوفر بها الإطار المنهجي للتدريس، مثل إيطاليا، وإيرلندا، والهند، والفلبين، وأستراليا.
- دول وجدت بها احتياجات وليدة للتربية الإعلامية من خلال بعض التغيرات السياسية والاجتماعية كالرقابة والسيطرة على الإعلام مما أوجد حاجة لها مثل دول الكتلة الشرقية، وبعض دول الشرق الأوسط.
- دول توجد بها التربية الإعلامية خارج النظام المدرسي يتم فيها تقديم التربية الإعلامية لملى الفراغ في برامج الشباب والجماعات غير الحكومية ودور العبادة، والجماعات النسائية، مثل أمريكا ودول العالم الثالث.

خامساً: اهداف التربية الاعلامية الرقمية

- تتعدد أهداف التربية الإعلامية نتيجة لتنوع معاييرها، ونظرياتها، ومن ابرز تلك الأهداف
- حماية النشئ والشباب من التأثيرات السلبية لوسائل الإعلام ومضامينها المختلفة.
 - تنمية مهارات التفكير الناقد والمشاهدة الواعية واكتساب المبادئ الأساسية لتحليل وتفسير ونقد كل ما يُقدم من مضامين إعلامية ذات أهداف مقصودة وغير مقصودة.
 - دعم الهوية الثقافية وتكوين جيل قوي منتج ومبدع يُساهم في تنمية بلاده، عبر إمداده والمعارف لفهم الأيدولوجيات الخاصة بوسائل الإعلام، وتزويده بالثقافة الإعلامية الهادفة لحصر ونقد ما يُشاهد ويتلقى.
 - اكساب الخبرات اللازمة لمساعدتهم على الاستخدام الأمثل لوسائل تكنولوجيا الاتصال ومواكبة التطورات المستمرة بل والسريعة في المجتمع المعلوماتي المحيط بنا.
 - تحويل الجمهور من الاستهلاك السلبي لوسائل الإعلام، الى الاستهلاك الايجابي والانتاج الواعي بحيث يكونوا قادرين على التعبير عن افكارهم بواسطة وسائل الاعلام.

- لقد أكتسبت التربية الإعلامية والرقمية أهميتها من خلال التحديات التي فرضتها وسائل الاتصال والإعلام الحديثة، فقد أصبحت ضرورة في ظل اتساع دوائر الاتصال وازدياد الحاجة لها، بأبوابها وسيلة لحفظ حقوق الأفراد وحياتهم وأمنهم وسلامتهم في المجتمعات والدول كافة في ظل العالم جعلته ثورة المعلومات والتكنولوجيا الحديثة عبارة عن قرية صغيرة.
- وتنبع أهمية التربية الإعلامية من عدة أسباب ويمكننا تحديدها بما يأتي:-

تعتبر التربية الإعلامية جزء من الحقوق الأساسية لكل مواطن في كل بلد في بلدان العالم.

- أصبحت الحاجة إلى الوعي الإعلامي شيئاً مهماً وعاجلاً وملحاً وضرورياً في ظل عصر ثورة الإعلام والمعلومات والاتصالات الجديدة.
- تعد التربية الإعلامية عاملاً فعالاً في نشر ثقافة الحوار في المجتمع، وتساعد المتعلم ان يكون إيجابياً، يشارك بفعالية في تنمية المجتمع وتقدمه وبنائه.
- هناك أشياء كثيرة لا يضر الجهل بها، والوعي الإعلامي ليس واحداً منها.
- نحن نتحدث كثيراً عن أهمية الوعي الإعلامي، ولكن كيف نزرعه في أبنائنا الطلبة، ونجعلهم يكتسبون هذه المهارة، أنها ببساطة التربية الإعلامية واعتمادها كمقرر دراسي في جميع المؤسسات التعليمية وخاصة مرحلة الثانوية والمرحلة الجامعية.
- إن الوعي الإعلامي مهارة ترافق أبنائنا طوال حياتهم، وليست مادة دراسية ينساها الطالب بمجرد انتهاء الامتحان بها، او عندما يختار تخصصاً علمياً في مجال بعيد عنها.

وتمتلك وسائل الإعلام عدة وسائل جماهيرية أهمها: التلفزيون، والإذاعة والإنترنت،، والصحافة الورقية والإلكترونية، والمعارض، والمتاحف والمسرح والسينما والمكتبات وغيرها، وقد كان التطور في هذه الوسائل الإعلامية مذهلاً، جعل المعمورة تقترب وتتداخل عبر شبكة من الاتصالات والأطراف الضوئية، وتتخطى حواجز الزمان والمكان، وأصبح الإعلام أحد محددات السلوك، أو أحد العوامل المؤثرة فيه بقوة.

دور الإعلام ودور التربية في المجتمع المعاصر على النحو التالي:

- ١ - تتميز وسائل الإعلام بسرعة تجاوبها مع المستجدات العلمية والتكنولوجية، وهذا الأمر لا يتوافر للتربية، كما تتوافر في وسائل الإعلام عدة مميزات أخرى لا يتمتع بها غيرها من الوسائط التربوية، فهي تقدم خبرات ثقافية متنوعة، ونماذج سلوكية، وطرق معيشة قطاعات عريضة من أفراد المجتمع، إضافة إلى أنها تنقل إلى الأفراد خبرات ليست في مجال تفاعلاتهم البيئية والاجتماعية المباشرة.
- ٢ - يعكس الإعلام الثقافة العامة للمجتمع جنباً إلى جنب مع الثقافات الفرعية للفئات الاجتماعية المختلفة من خلال ما تنقله ووسائله المتعددة إلى جمهوره العريض من موضوعات ومعلومات وأفكار وأخبار ومواقف من مختلف جوانب الحياة، بينما تقتصر الثقافة المدرسية على المقررات الدراسية التي تستمد أصولها من التراث الثقافي للمجتمع والبنية الأساسية للحقل المعرفي الذي يتعلمه الطلاب.
- ٣ - يتيح الإعلام لجمهوره فرصاً واسعة للترفيه والترويح والمتعة وهذا ما لا توفره التربية لطلابها، فكثيراً ما تعاني التربية من المناهج الجامدة التي لا تلبي اهتمامات الطلبة أو تشبع ميولهم واحتياجاتهم، وكثيراً ما تكون طرق التدريس قائمة على الإلقاء، وكثيراً ما تكون الاختبارات مثيرة للربح والخوف من نتائجها.
- ٤ - سرعة انتشار الإعلام وتأثيره في تشكيل عقول الجماهير من خلال وسائل الاقناع المباشرة وغير المباشرة، ومن خلال الحوار الفعال، وجودة تقنية المؤثرات الصوتية والحركية، ومرونة البرامج وتنوعها لإرضاء جميع الأذواق ومختلف المستويات الثقافية ومختلف الفئات العمرية، ونقل الخبرات المباشرة الحية من أي مكان في المعمورة. وهذا يصعب تنفيذه على الوسائط التربوية أو تحمل مسؤوليته.
- ٥ - تؤثر التربية في تنمية الإنسان تنمية متزنة متكاملة جسمياً وعقلياً وخلفياً ووجدانياً وعقائدياً واجتماعياً وثقافياً حتى تنمو شخصيته إلى أقصى قدر تسمح به قدراته، كما تساعد التربية في اكساب الطلاب والطالبات المفاهيم والاتجاهات والقيم والمعلومات والمهارات التي تساعد على التعايش مع الآخرين، وتكوين علاقات اجتماعية وطيدة معهم قائمة على الفهم والاحترام والثقة، وهذا ما تستطيع أن تقوم به وسائل الإعلام باعتبارها وسائل تربوية غير مقصودة لا تستطيع المتابعة أو تعديل السلوك.

ويقدم الإعلام الخدمة الاخبارية التي تستهدف التنوير والتبصير والاقناع لتحقيق التكيف والتفاهم المشترك بين الأفراد، وتهتم التربية بنقل التراث الثقافي والحضاري بعد تنقيته إلى الأجيال المتعاقبة وتنمية مهاراتهم وقدراتهم العقلية. والدافعية في التربية والتعلم واضحة، بينما يختفي الوضوح في الدافعية للإعلام. وتتميز التربية عن الاعلام في الصلة المباشرة المتبادلة بين المتعلم والمعلم بينما تختفي هذه العلاقة في المؤسسات الاعلامية.

التربية الإعلامية:

التربية الإعلامية هي عملية توظيف وسائل الاتصال بطريقة مثلى من أجل تحقيق الأهداف التربوية المرسومة في السياسة التعليمية والسياسة الإعلامية للدولة. ولذا لا يقتصر تأثيرها على الطلبة في المدرسة، وإنما يتعدى ذلك إلى التأثير في الآباء والأمهات والأخوة والأخوات داخل الأسرة، وإلى التأثير في كافة أفراد المجتمع.

فالإعلام التربوي مطالب بمتابعة سلوكيات الطلاب في داخل المدرسة وفي المجتمع، وأن يؤكد لهم ضرورة الحفاظ على المدرسة بمبناها ومعناها، والمحافظة على سلوكيات طالب العلم بالتحلي بالأخلاق الكريمة، واحترام المعلم، وحب الوالدين، والرغبة الملحة في العلم، وحبه لزملائه، وولائه لوطنه، والحفاظ على النظام، والنظافة والبعد عن كل ما هو مشين، والتعاون في الخير، والإرتباط بالأسرة والمجتمع، والمحافظة على البيئة، والاتصاف بصفات المسلم الكريم والعربي الأصيل.

والإعلام التربوي مطالب بأن يكون معيناً للآباء والأمهات في تقريب المعلومة لذهن الطلبة، ومشجعاً لهم على تحصيل العلم والمعرفة، وغرس القيم الإسلامية النبيلة، ومعايشة ظروف المجتمع، وتأكيد المفاهيم الحقيقية للتعليم، والعمل، والانتماء للوطن.

أهداف الإعلام التربوي:

يسعى الإعلام التربوي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- المشاركة في غرس العقيدة الإسلامية ونشرها، وتزويد المتلقين بالقيم والتعاليم الإسلامية، والمثل العليا، وتنمية الاتجاهات السلوكية البناءة، والنهوض بالمستوى التربوي والفكري والحضاري والوجداني للمتلقين.
- المحافظة على التراث التربوي الإسلامي ونشره، والتعريف به وبرجالاته وجهودهم التربوية والعلمية.
- تنمية اتجاهات فكرية تسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق تكوين الضمير الذي يوجه سلوك الفرد في الحياة، ويعزز الضبط الاجتماعي لدى الفئات الطلابية.
- المشاركة في نشر الوعي التربوي على مستوى القطاعات التعليمية المختلفة، وعلى مستوى المجتمع بوجه عام، والأسرة بوجه خاص.
- التأكيد على أن الجيل الجديد هم الثروة الحقيقية للمجتمع، وأن العناية والاهتمام بهم وتربيتهم مسؤولية عامة يجب أن يشارك فيها الجميع.
- التنسيق بين المؤسسات التربوية والمؤسسات الإعلامية سعياً لتحقيق التكامل في الأهداف والبرامج والأنشطة.
- التغطية الموضوعية لمختلف جوانب العملية التربوية والتعليمية، وتوثيق نشاطاتها.
- تبني قضايا ومشكلات التربية والتربويين والطلاب ومعالجتها إعلامياً.
- إبراز دور المدرسة بصفقتها الوسيطة الأساسية للتربية والتعليم في المجتمع، والتأكيد على ضرورة دعمها ومساعدتها في أداء رسالتها.
- إيجاد قنوات إعلامية للتعليم المستمر والتعليم عن بعد، وتعليم ذوي الحاجات الخاصة.
- توثيق الصلة بين المسؤولين والعاملين والمهتمين بشؤون التربية والتعليم في المملكة، وتنمية الوعي برسالة المعلم ومكانته في المجتمع.
- التعريف بالتطورات الحديثة في مجالات الفكر التربوي، والتقنيات التعليمية والمعلوماتية، وتشجيع البحوث في مجال الإعلام التربوي.

أسس الإعلام التربوي ومنطلقاته:

- ✓ يستند الإعلام التربوي إلى عدد من الأسس والمنطلقات أهمها ما يلي (الصاوي وشرف، ١٩٩٨):
- ✓ الإلتزام بالإسلام وتصوراتها الكاملة للكون والإنسان والحياة، والمحافظة على عقيدة الأمة، والإيمان بأن الرسالة المحمدية هي المنهج الأقوم للحياة الفاضلة التي تحقق السعادة لبني الإنسان، وتجنب وسائل الإعلام كل ما يناقض شريعة الإسلام.
- ✓ الارتباط الوثيق بتراث الأمة الإسلامية وتاريخها وحضارتها، والإفادة من سير أسلافنا العظماء، وأثارنا التاريخية.
- ✓ تعميق عاطفة الولاء للوطن، من خلال التعريف برسالته، وخصائصه ومكتسباته، وتوعية المواطن بدوره في نهضة الوطن وتقدمه، والمحافظة على ثرواته ومنجزاته.
- ✓ التركيز على أركان العملية التعليمية في الرسالة الإعلامية (المدرسة - المنهج - المعلم - الطالب وولي الأمر) والمساهمة في التعريف بأدوارها في العملية التعليمية، وواجباتها وحقوقها وطرح مشكلاتها ومعالجتها إعلامياً.
- ✓ التأكيد على أن اللغة العربية الفصحى هي وعاء الإسلام، ومستودع ثقافته، لذا ينبغي الإلتزام بها لغة للتربية الإعلامية.
- ✓ الإلتزام بالموضوعية في عرض الحقائق والبعد عن المبالغات والمهاترات، وتقدير شرف الكلمة ووجوب صيانتها من العبث.
- ✓ التفاعل الواعي مع التطورات الحضارية العالمية في ميادين العلوم والثقافة والآداب، والمشاركة فيه وتوجيهها بما يعود على المجتمع خاصة، والإنسانية عامة بالخير والتقدم.

التلفزيون:

يُعد التلفزيون من أكثر وسائل الإعلام تأثيراً واستحواداً على نفوس المشاهدين بما يقدمه من برامج تعمل على تربية الفرد وتثقيفه بالمعلومات، وتزويده بالخبرات الجديدة في إطار من العرض الشيق الذي يواكب المبادئ السيكولوجية لعملية التعلم.

هذا وقد دار جدل كبير حول جدوى إسهامات التلفزيون التعليمية، وبينما أظهرت نتائج بعض الأبحاث فائدة التلفزيون وقيمه في نواحي تعليمية وتربوية معينة، جاءت نتائج الأبحاث الأخرى متضاربة، وإن كانت تتجه بصفة عامة إلى تأكيد أن إيجابيات التلفزيون ومحاسنه تفوق مساوئه وسلبياته.

وقد أجريت معظم هذه الأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واليابان وكندا. «وللتلفزيون إمكانات كثيرة ومتنوعة جعلته يستخدم استخداماً واسعاً في النواحي التعليمية، إذ أنه يستخدم كل أنواع الوسائل السمعية والبصرية، كالأفلام والنماذج والعينات ومصادر البيئة الثقافية والطبيعية والمعارض والخرائط والرسوم والتوضيحات العملية، وخرائط المفاهيم، التي يراعى فيها المهارة وسلامة العرض ودقة المادة العلمية.

وبذلك يمكن تخطيط برامج تعليمية تلفزيونية تغطي جميع المناهج الدراسية في كافة المراحل التعليمية، كما يلعب التلفزيون دوراً مهماً في مجالات التعلم الذاتي، وتعليم الكبار والثقافة الجماهيرية، ويؤثر في تكوين عادات الأفراد واتجاهاتهم وأنماط سلوكهم.

كما وجد أن الأطفال يشاهدون برامج التلفزيون ليتعرفوا على الحقائق المرتبطة ببيئتهم، والاتصال بما يجري في العالم من حولهم، بالإضافة إلى الترفيه والمتعة والبعد عن مشكلات الحياة الواقعية. وتؤكد الدراسات الميدانية الخاصة بالتأثير أن التلفزيون وسيلة لها قوة السحر على حياة الفرد وتوجهاته وسلوكياته الحياتية، ويظهر هذا الأثر بوضوح في الاهتزازات البنيوية على مستوى القيم، عندما يقدم اشكالاً من الصور المادية من خلال الأفلام والتمثيلات والدعايات والإعلانات، وغيرها،

فتتحول تلك الأشكال إلى نماذج مثالية يقتدي بها المشاهد بحكم جاذبيتها وتأثيرها الذي يصعب عليه مقاومته، ولهذا يتقمص شخصيات ومواقف وأدوار فيصبح مستهلكاً لتجارب الآخرين الوهمية.

ويرى بعض الباحثين أن المشكلة لا تكمن في تأثير التلفزيون في تربية الطفل بقدر ما تكمن في كيفية تعامل النشء مع ما يبثه التلفزيون من مواد وبرامج، وهنا يأتي دور المدرسة والتربية الإعلامية في إكساب النشء القدرة على الاختيار والنقد وإكسابهم مهارة اتخاذ القرار، ومهارة الفرز والانتقاء لما يؤدي إلى نموهم نمواً صحيحاً في جميع جوانب شخصيتهم.

الصحافة:

انطلاقاً من الدور التربوي الكبير الذي تلعبه الصحافة في تربية النشء، زاد الاهتمام بالصحافة المدرسية، سواء أكانت صحيفة عامة للمدرسة، أم صحف الحائط أم صحف الأسر المدرسية، وذلك يؤدي إلى تنمية مواهب واستعدادات الطلاب الصحفية. وتدريبهم على الصدق والأمانة والنزاهة والموضوعية وتغطية كافة المجالات الصحفية، كما اتجهت المؤسسات التربوية إلى تشجيع القراءة الحرة، ومناقشة بعض الموضوعات الصحفية لتدريب الطلاب على التمييز بين الغث والسمين في هذه الموضوعات.

ومما يلاحظ في العالم العربي أننا في مسيس الحاجة إلى صحافة أطفال متخصصة، توفر لهم ما يشبع حب استطلاعهم في عالم الطفولة من خلال المادة الصحفية التي تلتزم بالمنهج الإسلامي، وتربط الأطفال بعقيدتهم، وتبعدهم عن مجالات التناقضات والصراعات الفكرية.

وتؤدي الصحافة المدرسية دوراً عظيماً في تدريب الطلاب على القراءة النقدية الواعية ومهارة تفسير المعلومات، «وعلى التعبير عن آرائهم وتنمية الصفات الخلقية والشخصية.

الإذاعة:

إن تأثير الإذاعة تأثير بالغ الأهمية نظراً لخطورته في تشكيل العقول باستخدام وسائل الإقناع المباشرة وغير المباشرة من خلال الحوار والإلقاء والمؤثرات الصوتية، خاصة وأن برامجها ترضي جميع الأذواق، ومختلف المستويات الثقافية، كما أنها تتيح للنشء خبرات غنية حية.

وقد أصبحت الإذاعة المدرسية نشاطاً تعليمياً مكملاً للنشاط الصفّي غير منفصل عن العمل المدرسي،

واستخدمت استخداماً مباشراً في العملية التربوية التعليمية، وخصصت برامج إذاعية تعليمية تساهم في المناهج الدراسية، وتقدم خبرات تعليمية متنوعة، ويتطلب استخدام الإذاعة المدرسية بفعالية أن تتوفر الشروط المناسبة للاستماع الجيد في الصف، وإتاحة الفرصة للنقاش حول الموضوع الإذاعي، وصلته بالمقررات الدراسية، وحياة الطلاب.

مزايا التربية الإعلامية المدرسية:

تحقق التربية الإعلامية المدرسية العديد من المزايا للطلبة ويمكن تحديد أبرزها فيما يلي:

- تعويد الطلبة على التعايش مع التغير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي والتكنولوجي الذي تملّيه التطورات السريعة في الأفكار والقيم والرؤى والتقنيات والأدوات والوسائل.
- إعداد الطلبة للتعايش مع الآخرين، والتفاهم مع الغير، وإدراك وفهم القضايا المحلية والإقليمية الدولية.
- مساعدة الطلبة على تفسير الأمور واستيعابها والمشاركة في حل المشكلات، وعلى امتلاك المهارات والقدرات التحليلية.
- تزويد الطلبة بعدد من المكتسبات في إطار التعبئة الجماهيرية لمواجهة الحدث الطارئ أو الحدث المستمر، والقدرة على مواجهة عوضاً عن الخوف والاستسلام أو الإنعزال أو الرفض لمجرد الرفض أو الاكتفاء بمجرد تبرير المسائل والأمور أو إسقاط التهم على الغير أو نسب المسألة أو القضية لسبب واحد بعينه دون غيره.
- مساعدة الطلبة على فهم حقوقهم وواجباتهم وحقوق الغير وواجباتهم، علاوة على فهم العديد من المفاهيم الدارجة مثل مفهوم الشورى مقابل الديمقراطية، ومفهوم حقوق الإنسان، ومفهوم حقوق المرأة، ومفهوم الحرية ومفهوم الأقليات، ومفهوم الخصوصية وغيرها.

- مساعدة الطلبة على إدراك مغازي العولمة وماهيتها وسبل التفاعل معها، وأخطارها، وطرائق تنقيتها وحسن توظيفها لخدمة الفرد والجماعة، وعلاقة العولمة بالثقافة، وماهية المشروعات الثقافية الكبرى كمفهوم الشرق أوسطية، ومفهوم الشركات الدولية عابرة القارات، ومفهوم التعددية السياسية، ومفهوم اتفاقية الجات، ومفهوم التخصص، ومفهوم حوار الأديان، والحوار الحضاري، ومفهوم التغريب، ومفهوم التغيير القيمي، ومفهوم توطين التقنية.
- مساعدة الطلبة على التخلص من كثير من المشكلات النفسية والثقافية والاجتماعية وإعادة فهم الأمور بطريقة صحيحة ذات نزعة عصرية، بل إن التربية الإعلامية المدرسية يمكن أن تساعد على حل مشكلات كبرى مثل مشكلة الأمية الحضارية والأمية التكنولوجية أمية السياسية ونحوها.
- تعويد الطلبة على حب المكتبة المدرسية وحب الكتاب، والرغبة في القراءة، لكونها وسيلة للتوعية والتثقيف والعلاج.
- إعداد برامج إعلامية لشرائح الأطفال والشباب في سن التعليم العام تعبر عن حاجاتهم، وتشبع مطالبهم، وترقى بأذواقهم وتصحح أفكارهم، وتنظم أمور حياتهم.
- مساعدة المعلمين والمعلمات والآباء والأمهات ومن يقع في حكمهم على اكتساب الثقافة التربوية التي توجه عملهم وتجعلهم قادرين على معرفة اتجاهات أبنائهم وبناتهم وطلبتهم في كل ما من شأنه رعاية وتربية النشء.
- تعزيز الانتقاء الثقافي الصحيح من البرامج الإعلامية الترفيهية والثقافية، مع العمل على إكساب الطلبة مهارات النقد والتحليل وحل المشكلات.
- تنمية مهارات الطلبة القرآنية والكتابية والتحليلية والإدراكية والنقدية، والمساعدة في تنشئتهم اجتماعياً بشكل سليم.
- تدريب الطلاب على التفكير العلمي من خلال تعزيز مفاهيم الإصغاء والموضوعية، وتوزيع الأدوار، والتشويق، وطرائق المنافسة والحوار، وطرح الأسئلة المثيرة، وإعطاء الطلبة الفرصة

الكافية للتعبير عن الذات وعن الآراء الخاصة، وعلى سبيل صياغة العبارات والألفاظ الدقيقة التي تدل على الموضوع بصورة مباشرة.

- مشاركة الطلاب في تخطيط الأنشطة والبرامج الإعلامية المختلفة سواء بطريقة فردية أم بطريقة جماعية.
- توفير تقنيات متنوعة لمصادر التعلم ورقية وإلكترونية لمساعدة الطلبة على الفهم والاستيعاب والتمكن والإبداع.

معوقات التربية الإعلامية المدرسية:

- بالرغم من اعتراف جميع القائمين على التربية بأهمية التربية الإعلامية المدرسية، إلا أن الواقع يطالعنا ببعض المشكلات التي تحول دون تحقيق فاعلية هذه التربية، ومن أبرز هذه المعوقات ما يلي:

- عدم الإيمان الحقيقي بقيمة النشاطات المدرسية وأهميتها النظرة السلبية لأولياء الأمور نحوها.
- عدم قدرة المعلمين على تنظيم النشاط المدرسي تنظيمًا منهجيًا يؤدي إلى تحقيق أهدافه.
- عدم توافر الوقت اللازم في المنهج المدرسي لممارسة النشاط.
- نظام الامتحانات، والاهتمام بها، مما يساهم بنصيب وافر في تقليص النشاط المدرسي، ووضعها من الناحية العملية على هامش الأهمية، بل خارج حدود الهامش أحيانًا.
- عدم توافر المعلم الكفاء الذي يستطيع توظيف واستثمار تكنولوجيا الإعلام لأغراض تربوية.
- التباين الشديد بين الثقافة المدرسية والثقافة التي تروجها وسائل الإعلام.
- في ظل تقدم وسائل الاتصال وازدحام الفضاء بالأقمار الصناعية التي تنقل البرامج التليفزيونية على مدارس الساعة صار من الصعب تنسيق الجهود بين التربويين والإعلاميين أجل بث برامج مخطط لها بعناية لتنمية قدرات الطفل العربي المسلم في إطار ثوابت الهوية الإسلامية العربية.

● أهداف الإعلام التربوي

- المشاركة في نشر الوعي التربويّ على مستوى القطاعات التربويّة المتعدّدة، وعلى مستوى المجتمع بشكل عامّ والأسرة بشكل خاصّ.
- العمل من خلال اعتبار الجيل الجديد هو الثروة الحقيقيّة للمجتمع.
- العمل على غرس القيم، والمثل العليا، وتنمية الاتجاهات السلوكيّة المناسبة، والنهوض بالمستوى التربويّ، والفكريّ، والحضاريّ، والوجدانيّ، للمتلقيّ.
- إلقاء الضوء على المشكلات التربويّة، والاجتماعيّة ولا سيّما التي تتّصل بالأطفال، والإسهام في معالجتها.
- تنمية الوعي برسالة المعلّم وتعزيز مكانته في المجتمع.
- إبراز دور المؤسسات التربويّة في تشكيل السلوك الاجتماعيّ المرغوب.
- الاهتمام بعناصر العمليّة التربويّة (المعلّم - المنهج - الأساليب - الكتاب - التقويم).
- التوجّه ببرامج تنمويّة تثقيفيّة إلى شرائح المجتمع المتعدّدة (أطفال - شباب - معلّمين - عمال - نساء - مزارعين).
- العمل على تأهيل الكوادر المتخصّصة في مجال الإعلام التربويّ.
- العناية بالتربية الوقائيّة، والإنمائيّة، والعلاجيّة.
- إيجاد قنوات إعلاميّة للتعليم المستمرّ، والتعلّم عن بعد.
- متابعة التطوّرات، والتجديدات في مجال الفكر التربويّ، والتقنيّات التعليميّة، والمعلوماتيّة.
- التنسيق مع المؤسسات التربويّة، والإعلاميّة لتحقيق التكامل في الأهداف، والبرامج، والأنشطة.

مصادر ومراجع الفصل الثالث:

- ١-فهد بن عبد الرحمن الشميمري، التربية الاعلامية كيف نتعامل مع الإعلام، (الرياض: دار اقرأ الدولية، ٢٠١٠م)، ص ١٩ .
- ٢-فاضل محمد البدراني، التربية الإعلامية والرقمية وتحقيق المجتمع المعرفي، لبنان، المستقبل العربي، المجلد ٣٩، العدد ٤٥٢، ٢٠١٦م، ص ١٣٥ .
- ٣-نوف بنت رخش بن سعيد القحطاني، الاعلام التربوي ودوره في تفعيل مجالات العمل المدرسي .كلية التربية ، قسم الادارة التربوية، ٢٠٠٨م ، ص ٣٤ .
- ٤- فاتن بن لاغة، رضوان سلامن، التربية على الاعلام الرقمي في سياق التحولات التكنولوجية الحديثة وتطبيقاتها،الجزائر، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، المجلد ٦، العدد ٢، ٢٠١٩، ص ٥٤ .
- ٥-حسن سعد، جميل محي، التربية الرقمية، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٩، ينظر الى <https://www.alnahrain.iq/post/478> .
- ٦-احمد جمال حسن، التربية الاعلامية، (القاهرة: دار المنيا للمعرفة، ٢٠١٥م)، ص ٧٥
- ٧-محمود عبد العاطي مسلم وآخرون، تنمية الوعي بالتربية الإعلامية في ضوء المعايير الأكاديمية، بحث مستل من رسالة دكتوراه الفلسفة في التربية النوعية، مصر، جامعة بنها، ٢٠١٧، ص ١١ .
- ٨-أحمد، أحمد جوهر (٢٠٠٤م). الإعلام الإلكتروني: واقع وآفاق، مصر، المنصورة: دار الكلمة للنشر والتوزيع.

- ٩- تشارلز، سالمون، وجون بالسر (١٤١٧ هـ). الرأي العام والإعلام: صناعة الرضا الجماهيري، ترجمة عثمان العربي، الرياض: دار الشبل.
- ١٠- حارب، سعيد عبدالله (٢٠٠٣م). التحديات التي تواجه التربية في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة، محاضرة أقيمت بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج - الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- ١٠- حبيب، مجدي عبدالكريم (٢٠٠٣م). تعليم التفكير في عصر المعلومات: المدخل، المفاهيم، المفاتيح، النظريات، البرامج، القاهرة: دار الفكر العربي.
- ١١- حسان، حسان محمد وآخرون (١٩٨٧م). مقدمة في فلسفات التربية، القاهرة: مكتبة مدبولي.
- ١٢- حمدان، محمد (٢٠٠٤م). العلاقة بين الإعلام والتربية في الوطن العربي: أية إشكاليات؟ أي مستقبل؟، ورقة مقدمة إلى ندوة معهد الصحافة وعلوم الأخبار بتونس خلال الفترة ٥١-٧١ ابريل ٢٠٠٤م.
- ١٣- خضور، أديب (٢٠٠٣). الإعلام الأمني، دمشق: مطبعة النسر
- ١٤- الخطيب، محمد بن شحات، وآخرون (٢٠٠٤م). أصول التربية الإسلامية، الرياض: دار الخريجي للنشر والتوزيع.
- ١٥- سالم، أحمد، وعادل سرايا (٢٠٠٣م). منظومة تكنولوجيا التعليم، الرياض: مكتبة الرشد.
- ١٦- سليمان، أحمد (١٩٩١م). الإذاعة المدرسية للمرحلتين المتوسطة والثانوية، الرياض: مؤسسة الجريسي للتوزيع.

١٧- شحاته، حسن (٢٠٠٣م). معجم المصطلحات التربوية والنفسية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

١٨- شحاته، حسن (١٩٩٧م). النشاط المدرسي: مفهومه، وظائفه، مجالات تطبيقه، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

١٩- الصاوي، أمينة، وعبدالعزيز شرف (١٩٩٨م). نظرية الإعلام في الدعوة الإسلامية، القاهرة: مكتبة مصر.

٢٠- العلي، أحمد عبدالله (٢٠٠٢م). الطفل والتربية الثقافية: رؤية مستقبلية للقرن الحادي والعشرين، القاهرة: دار الكتاب الحديث.

٢١- العويني، محمد علي (١٩٨٣م). الإعلام الإسلامي الدولي: بين النظرية والتطبيق، العين: دار كاظم.

٢٢- متولي، مصطفى محمد (٢٠٠٤م). مدخل إلى تاريخ التربية الإسلامية، الرياض: دار الخريجي للنشر والتوزيع.

المواقع الإلكترونية:

<https://www.ammonnews.net/article/620289>

https://www.uoanbar.edu.iq/ArtCollege/News_Details.php?ID=235

<http://mediaroid2014.blogspot.com/2020/12/blog-post.html>

[/https://www.awraqthaqafya.com/159](https://www.awraqthaqafya.com/159)

الفصل الرابع

الفصل الرابع

قضايا مجتمعية في مجال المكتبات والمعلومات

قضايا المكتبات العامة

المكتبات العامة:

المكتبات العامة هي المكتبات التي تقدم خدماتها للجمهور العام بمختلف فئاته سواء أطفال، طلاب ، عاملون ، مهنيون ، أكاديميون ، حيث أنها تمتلك مصادر معلومات تغطي كافة فروع المعرفة البشرية و مختلف الموضوعات .

خصائص المكتبات العامة وسماتها:

تكتسب المكتبة العامة صفة العمومية من خصائص أربعة تميزها عن سائر أنواع المكتبات:

- 1- أنها تفتح أبوابها لجميع القراء دون تمييز على اختلاف أعمارهم ودرجات تعليمهم وألوانهم وجنسهم وهي من هذه الزاوية رمز حي لديمقراطية الفكر إذ هو حق للجميع
- 2- أنها تضم خليطا من مواد نقل المعرفة البشرية في جميع العلوم والمعارف من ديانات إلى علوم اجتماعية إلى علوم بحتة ... وغير ذلك ، ليس كتبا فقط إنما أيضا دوريات ومواد سمعية بصرية ومصغرات فليمية .
- 3- أنها تقدم هذا كله بالمجان ودون أي مقابل لأنها تتبع الدولة حق لكل مواطن كسائر الخدمات ، وهي لا تترك القارئ يسعى إليها وحسب بل تسعى إليه أيضا .
- 4- لأنها تجبر أحدا على ارتيادها وليس ثمة إكراه على الدخول إليها على النحو الذي نصادفه في المكتبات المدرسية أو مكتبات الكليات أو المكتبات الجامعية فارتياذ المكتبة العامة يخضع لرغبة الشخص في تثقيف نفسه .

مجموعات المكتبات العامة:

المجموعات المكتبية هي أحد أهم المقومات الأساسية لتقديم الخدمات المكتبية فمن غير الممكن تقديم

الخدمات بطريقة جيدة وفعالة دون توافر مجموعات قوية من المواد بحيث تكون قادرة على تلبية

احتياجات المستفيدين من

القرء.

ينص بيان الافلا الصادر فى عام ١٩٩٤ م بشأن تنمية المجموعات فى المكتبات العامة على ما يلى
لا بد أن توفر المكتبات العامة خدمات ومواد خاصة لجميع المستفيدين الذين لا يتمكنون من الاستفادة
والاطلاع على المواد أو المصادر المعلومات لأى سبب من الأسباب، مثل المعوقين والمرضى بالمستشفيات
والسجون ... إلخ، كما يجب أن يجد المستفدون المواد المناسبة لإحتياجاتهم بعض النظر عند فئاتهم
العمرية أطفالا وشبابا أو رجالا أو نساءا.

ومن الضرورى أن تتضمن مجموعات المكتبة العامة على كافة المصادر التقليدية والمصادر غير
التقليدية الملائمة والمناسبة، مع توافر مستوى رفيع من الجودة والكفاءة بما يتناسب والأحتياجات الفعلية
للمستفيدين.

بالإضافة إلى ما سبق فإن مصادر المعلومات بكافة أشكالها يجب أن تعكس الإتجاهات الحالية
المستقبلية داخل المجتمع، ومن الضرورى أن تخضع مجموعات وخدمات المكتبات العامة لأى شكل من
أشكال الرقابة.

وهذا الأمر ينبغى أن يتم فى إطار حدود العادات والتقاليد والعرف السائد فى المجتمع والتي تختلف من
مجتمع لأخر وذلك من خلال وجود سياسة مكتوبة ومدونه يتم إقرارها من جانب إدارة المكتبة أو مجلس
إدارتها . بما يحقق الأغراض المنشودة منها .

المبادئ العامة لتنمية المجموعات فى المكتبات العامة :

هناك مجموعة من المبادئ العامة الأساسية التي يجب مراعاتها فى تزويد المكتبة بالمجموعات

المكتبية وهي :

١- طلب المواد المكتبية بالسرعة الممكنة أما عن طريق الاتصال المباشر مع الناشرين أو عن طريق وكيل

٢- الدقة في جميع مراحل عملية التزويد من حيث استلام طلبات الكتب من المستفيدين وتدقيقها على موجودات المكتبة والكتب المستلمة .

٣- البساطة في الإجراءات سواء في الطلب أو التسجيل .

٤- تطوير علاقات عمل طيبة بين كافة العاملين في المكتبة بهدف توفير الوقت والجهد .

لتنظيم قسم التزويد في المكتبات العامة حسب أحجامها المختلفة :

١- في المكتبات العامة المتناهية الصغر التي يوجد فيها شخص واحد نجد أنه يقوم بكل الأعمال من تزويد وفهرسة وخدمة ولا يوجد بها أقسام بالمعنى الإداري فمن هنا نجد أن عملية التزويد تتم بشيء من البساطة واليسر .

٢- أما في المكتبات العامة الصغيرة التي يعمل بها أكثر من موظف قد لا يكون هناك أقسام إدارية ولكن سيكون هناك تخصيص في العمل هناك موظف للتزويد وثن للفهرسة وثالث للخدمة المكتبية وبالتالي نجد تفكير موظف التزويد ينصب على عملية التزويد فقط .

٣- في المكتبة العامة المتوسطة الحجم نجد هناك أقسام واضحة ومستقلة في الأعمال والموظفين ففي قسم التزويد يقسم العمل بين عدد من الموظفين أحدهم يختص بالشراء وثن بالإهداء وثالث لتسجيل المواد .

مفهوم سياسة تنمية المجموعات المكتبية:

سياسة تنمية المجموعات عبارة عن : بيان مكتوب يستخدم كأداة تخطيط ووسيلة اتصال لتنمية المجموعات وفق أهداف محددة ورسم سبل التعاون والتنسيق داخل المكتبة وبين المكتبات المتعاونة .
ويجب أن تكون سياسة تنمية المجموعات مكتوبة لدى كل مكتبة وأن تكون مرنة قدر المستطاع وذلك حتى تتمكن من تحقيق الأهداف التالية :

١-مساعدة أمناء المكتبات على إتباع خطة مرسومة لاختيار المجموعات المكتبية المختلفة.

٢-استمرار تنمية المجموعات المكتبية وفق خطة ثابتة لا تتغير بتغير الأمان.

أهداف سياسة تنمية المجموعات المكتبية:

من المعروف في مجال المكتبات بوجه عام أن سياسة تنمية المجموعات المكتبية تحقق للمكتبة خمس أهداف رئيسية وهي :

- ١- تحديد سمات المجموعات .
- ٢- تدريب المسؤولين عي الاختيار .
- ٣- الالتزام بمقتضيات التخطيط السليم .
- ٤- ترشيد توزيع ميزانية الاقتناء .
- ٥- تفسير الاحتياجات والظروف والإجراءات .

التقنيات المستخدمة في تنمية المجموعات:

إن التقدم كان الدافع الأساسي وراء ميكنة المكتبات مقتنيات وخدمات المعلومات واستخدمت التقنية

في خدمة النشر وتنظيم المعلومات وتخزينها ، وبالتالي السيطرة على الكم الهائل من الإنتاج الفكري المتكون من ملايين الوثائق التي تنشر كل عام .

ومكنت المكتبات وغيرها من مراكز المعلومات والبحث العلمي من تحقيق التشارك بمصادر المعلومات

وتنمية الثروة العلمية والثقافية لخدمة الباحثين وغيرهم من القراء والمواطنين عامة، كما فتحت قنوات

الاتصال بين المكتبات وقراءها من جهة وبين الناشرين والمكتبات من جهة أخرى، خدمة لإجراءات التزويد وغيرها.

وقد كان نتاج ذلك تنمية المجموعات بصورة كبيرة فحسنت من نوعية خدمات المعلومات وإدارتها

ووسعت مدى خدماتها بحيث أخذت تقدم المعلومات للمستخدمين في كل مكان.

إن الحاسبات الرقمية وشبكات الاتصال المحسبة قدمت الحل الأمثل لمشاكل المكتبات الحديثة وإدارة

المعلومات وتنمية المجموعات. ونتيجة لثورة التقنية وانتشارها وإتاحتها للجميع استغلت بصورة واسعة

جداً في مجال التنمية والمعالجة الرقمية للوثائق وتشمل هذه المعالجة للوثائق ما يلي :

١- إرسال صور طبق الأصل عبر المسافات البعيدة .

٢- يميز الرموز والأحرف إلكترونياً .

٣- معالجة الكلمات والنصوص .

٤- معالجة الرسوم وغيرها من التعاميم والمخططات إلكترونياً .

٥- البريد الإلكتروني المصور .

٦- الطباعة الإلكترونية والنشر .

أفادت مكتبات الجامعات من شبكات المعلومات المتوافرة بالجامعات في تسهيل اتصال الطلاب وأعضاء

هيئة التدريس بتلك الفهارس العامة الآلية المباشرة مما يمكنهم من البحث فيها دون ترك مكاتبهم أو

مساكنهم الجامعية ، بل إن تلك الفهارس وعلى المستويات الوطنية والعالمية قد جعلت بالإمكان وعلى

سبيل المثال البحث من خلال مكتبة ما في دولة من الدول لمعرفة المصادر الموجودة في مكتبة موجودة

في دولة أخرى .

فروع المكتبة العامة

في معظم الأحيان تخدم المكتبات العامة سكان المنطقة أو الحي المحيط بها، وقد دعت بعض

الظروف إلى وجود ضرورة لانفصال بعض أقسام المكتبة العامة لتصبح مكتبة مستقلة؛ بهدف تقديم

الخدمة لشريحة أو منطقة ما، فالهدف من إنشاء الفروع هو تسهيل إمداد وصول الخدمات المكتبية لمن

يصعب عليهم الوصول إلى المكتبة المركزية، ومن أهم فروع المكتبة العامة:

١- المكتبة الفرعية: وهي أحد فروع المكتبة العامة وتتبعها إدارياً وفنياً، وتهدف بشكل أساسي إلى تقديم

المعرفة والثقافة لسكان القرى والضواحي، حيث تُقام المكتبات الفرعية في الأماكن القريبة من تجمع

السكان كالأسواق والمراكز التجارية ومحطات المواصلات. وتعتبر المكتبة الفرعية صورة طبق الأصل عن

المكتبة الرئيسية؛ فهي تحتوي على مجموعة أساسية من الكتب والمطبوعات المختلفة والعديد من الوثائق، ويتم تزويدها بشكل مستمر بالكتب الجديدة التي تحصل عليها من المكتبة الرئيسية.

٢- مكتبة الطفل:

وهي أحد أجزاء المكتبة العامة، وتتميز بتصميم مختلف عن باقي مرافق المكتبة، وتحتوي على كافة الخدمات الخاصة بالأطفال.

ويُراعى عند تصميمها أن تكون سهلة الوصول أي في الطابق الأرضي أو الأول، وأن يتم تصميم أجزائها بصورة تتناسب مع اهتمامات الأطفال كالاهتمام بالألوان الجذابة وتزيين الجدران برسومات يُحبها الأطفال. وتهدف مكتبة الأطفال إلى استثمار أوقات الفراغ بطريقة فعّالة، وتنمية المواهب والمهارات الفكرية لدى الأطفال.

٣- المكتبة المتنقلة:

ففي بعض الأحيان لا تتوفر كثافة سُكانية تسمح ببناء مكتبة رئيسة أو فرعية في منطقة ما، كأطراف المدن والقرى النائية والبعيدة؛ لهذا الغرض توجد المكتبات المتنقلة التي تهدف إلى إيصال الخدمات المكتبية إلى المناطق المحرومة، وتتضمن المكتبة المتنقلة وظائف متعددة كإعارة الكتب، وتعليم القراءة، وقد تعرض التسجيلات العلمية والثقافية.

نموذج المكتبات العامة:

ومن النماذج الجيدة والنموذجية في المكتبات العامة داخل الوطن العربي، هي مكتبة مصر العامة، وسوف نعرض لها من خلال البيانات المتاحة على موقع المكتبة ذاتها على النحو

التالى:

<http://mpl.org.eg/ar/pages/bldg.html>

مقدمة:

افتتحت مكتبة مصر العامة يوم الاثنين ٢١ مارس ١٩٩٥. وتعد مكتبة مصر العامة بالجيزة من أهم المشروعات الثقافية الرائدة على الساحة المصرية، وقد نتج هذا الإنجاز من خلال تعاون دولي مصري ألماني مشترك لثلاثة أطراف هي:

١- جمعية الرعاية المتكاملة .

٢- وزارة الثقافة المصرية ممثلة في صندوق التنمية الثقافية .

٣- مؤسسة برتلسمان الألمانية .

تقوم فلسفة المكتبة على أن المكتبة: رسالة - ورؤية - وواقع حي يتفاعل مع الجمهور، وهي الأساس للبنية الثقافية في المجتمع.

وقد صدر القرار الجمهوري بتنظيم مكتبات مصر العامة رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٦ والتي اعتبر المكتبة هيئة ثقافية ومركز اشعاع حضاري انشأته وزارة الثقافة بالتعاون مع مؤسسة برتلسمان الألمانية وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الثقافة ويكون لها انشاء فروع في القاهرة والجيزة الخ . وقد أدت التطورات التكنولوجية والتقنية الحديثة إلى إضافة هدف جديد إلى أهداف المكتبة تمثل في التعاون مع مؤسسات المجتمع الثقافية والتعليمية للارتقاء بمهارات استعمال الكمبيوتر والإنترنت وتنميتها لدى مختلف فئات المجتمع.

تهدف المكتبة إلى نشر الوعي الثقافي والحضاري وتيسير الإطلاع علي الإنتاج الفكري وتشجيع المواهب والقدرات الابداعية وتعميم الخدمات المكتبية بكافة أشكالها وأنواعها وفقاً للمواصفات العالمية كما تسعى المكتبة إلى أن تكون جسراً للحوار بين الثقافات ومنتدى لمناقشة قضايا المجتمع وبصودر القرار الجمهوري الذي نظم العلاقة بين مكتبة مصر العامة الرئيسية ومكتبات مصر العامة الإقليمية بالمحافظات تم إنشاء عدد من المكتبات في المحافظات وكل مكتبة لها إدارتها المستقلة ويرأسها المحافظ.

موقع المكتبة :

يقع مبنى مكتبة مصر العامة في مكان متميز يطل على النيل بمنطقة الجيزة ، قريباً من الحرم الجامعي لجامعة القاهرة ، وكليات الفنون التطبيقية والفنون الجميلة والتربية الفنية ورياض الأطفال والمركز

القومي للبحوث والمركز القومي للتوثيق والإعلام ودار الأوبرا ، وعدد كبير من المتاحف ، والمدارس الحكومية والخاصة بمراحلها المختلفة .

مبنى المكتبة:

يقع المبنى في ثلاثة طوابق على مساحة ٦٠٠ متر مربع ، تحيطه حديقة مزدهرة على مساحة ٢٠٠٠ متر مربع ، وهو في الأصل " فيلا " مميزة لها طراز معماري خاص ، وقد تم تهيئتها لكي تفي بحاجة المكتبة ، من حيث المساحات المناسبة للقاعات ، وكفاءة التهوية والتكييف ، وجودة الإضاءة بالاعتماد على الإضاءة الطبيعية ، والأثاث المناسب من ناحيتي الشكل والأداء ، كما يوجد بالمكتبة "كافيتريا" لتقديم المشروبات والوجبات الخفيفة .

الطابق الأرضي :

١- مكتب الأمن : يقع على المدخل الخارجي للمكتبة، وتوجد بجواره اللوحات الرئيسية للإعلانات.

٢- مكتب الاشتراكات : أمام المدخل الرئيسي للمكتبة .

٣- مكتب الإعارة : بجوار مكتب الاشتراكات أما المدخل الرئيسي .

٤- وحدة التصوير : يمين المدخل الرئيسي للمكتبة .

٥- وحدة اتصال تليفوني : يمين المدخل الرئيسي للمكتبة .

يوجد بالطابق الأرضي من المكتبة المرافق التالية:

منطقة عمل موظفي المكتبة: تقع خلف مكتبي الاشتراكات والإعارة ، وهي منطقة مخصصة لموظفي

المكتبة فقط ، ويوجد بها المرافق التالية :

١- مكتب موظفي إدارة نظم المعلومات .

٢- مركز أجهزة ومعدات شبكة المعلومات .

٣- مكتب الإجراءات الفنية لقسم الكبار

٤- مكتب الإجراءات الفنية لقسم الأطفال .

مصادر ومراجع الفصل الرابع:

- ١-حسن رشاد. المكتبات ورسالتها. - القاهرة: دار الفكر العربي ، ١٩٧٨.
- ٢-حشمت قاسم. مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات. _ القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٩٠ .
- ٣- حشمت قاسم . المكتبة والبحث. _ ط٢ _ . القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٩٣ .
- ٤- سهير أحمد محفوظ . الخدمة المكتبية العامة للأطفال. - القاهرة: مكتبة زهراء الشرق ، ١٩٧٧ .
- ٥-عبد الحافظ سلامة، جواد عبد الحافظ. تنمية المجموعات المكتبية. - عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، (د، ت) .
- ٦-غالب النوايسه. تنمية المجموعات المكتبية، ط١ ، عمان : دار الفكر ، ٢٠٠٠ .
- ٧-محمد أمان. الانترنت في المكتبات ومراكز المعلومات، تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ٢٠٠٠ .

- ٨-محمد. المكتبات العامة. - القاهرة: مركز الأصيل للطبع والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣ .
- ٩-مجبل لازم المالكي. المكتبات العامة. - د م: رياض الريس ، ١٩٩٩ .

ثانياً: مواقع الانترنت:

<https://mawdoo3.com>

<http://mpl.org.eg/ar/pages/bldg.html>

الفصل الخامس

قضايا مجتمعية في مجال المكتبات ومراكز المعلومات

القضايا المتعلقة بالأرشيف

مقدمة :

يعتبر الأرشيف وسيلة عمل، وأداة تسيير للمؤسسات على غرار الموارد الأخرى سواء أكانت بشرية أم مالية أم مادية؛ والتحكم في تسيير الأرشيف ينعكس إيجابياً على حسن التسيير للمؤسسات مهما كان مجال تخصصها.

الأرشيف هو جملة الوثائق التي أنشأها أو تحصل عليها كل شخص مادي أو معنوي في إطار نشاطه. والوثائق الادارية التي تنشأ عن طريق مختلف الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة مثال: ملفات الميزانية، ملفات الشراء ... الخ، وحفظ هذه الوثائق وترتيبها بما يساهم في تسهيل الوصول إليها .

تعريف الأرشيف

وردت تعريفات عديدة حول كلمة أرشيف ومعناها اللغوي وتاريخها وأصلها، تتفق هذه التعاريف وتختلف في جوانب مختلفة ومن بينها :

الأرشيف كلمة يونانية الأصل: تعني مكان إقامة القاضي أو المكتب العام وتوسع استعمال كلمة أرشيف

في باقي اللغات الأخرى الأوروبية منها، وكذلك اللغة العربية.

التعريف الاصطلاحي :

تعريف قاموس أوكسفورد الإنجليزي :الأرشيف هو

أولاً: المكان الذي تحفظ فيه الوثائق العامة وغيرها من الوثائق التاريخية

الهامة .

ثانياً: هو الوثيقة التاريخية المحفوظة وتطلق أيضا على الوظيفة والمناصب السامية.

والأرشيف هو: مجموعة الوثائق الأرشيفية المنظمة من خلال العمليات الفنية المتمثلة في الاقتناء

والتصنيف أو الفهرسة بغية الحفاظ عليها وتيسير سبل الاستفادة منها عن طريق إعداد وسائل الإيجاد

المناسبة وتقديم الخدمات للمستفيدين من الأرشيف.

الأرشيف كما هو محدد من قبل المجلس الدولي للأرشيف بثلاثة مفاهيم:

التعريف الأول:

الأرشيف هو مجموعة الوثائق المنتجة أو المستقبلية من طرف شخص أو مؤسسة أثناء القيام بوظائفها،

والتي يجب حفظها نظراً لقيمتها الدائمة.

التعريف الثاني :

البنية أو جزء من البنية الخاصة بحفظ الأرشيف وإتاحته؛ وتسمى مخزن حفظ الأرشيف.

التعريف الثالث :

الوكالة أو البرنامج المسؤول عن تقييم الأرشيف، واقتنائه، وحمايته، وحفظه، وإتاحته ؛ تسمى أيضاً

قسم الأرشيف ، أو مؤسسة الأرشيف ، أو برنامج الأرشيف .

تعريف أبو الفتوح عودة :الأرشيف هو مجموعة الوثائق المتعلقة بأعمال أي جهاز إداري (جهة

حكومية أو مؤسسة أو ما شابه ذلك) أو فرد والتي انتهى العمل منها وهي تحفظ بطرق خاصة لغرض صيانتها والمحافظة عليها بحيث يمكن الرجوع إليها بسهولة عند الحاجة.

تعريف الأرشيف في معجم مصطلحات المكتبات والمعلومات بأنه " مجموعة منظمة من السجلات والملفات التي تخص وتتعلق بإحدى المنظمات أو المؤسسات أو الهيئات.

دور أخصائيو الأرشيف:

إن مهني الأرشيف معنيون بإنشاء السجلات وحفظها، وتنظيمها ووصفها وإتاحتها لاستخدام المستفيدين؛ ويحتاج عملهم إلى مؤهلات علمية عالية وخبرات عملية مختلفة، لذلك وجب تقديم الدورات المناسبة لهم لكي تنجح عملية الأرشفة الإلكترونية وبالتالي نجاح الأرشيف الإلكتروني.

تسيير وضبط وتنظيم المعلومات على المستوى الداخلي للمؤسسات والهيئات عمومية كانت أو خاصة.

ويمكن بيان دور أخصائيو الأرشيف في الأمور التالية :

- ١- القيام بجمع وثنائق الأرشيف.
- ٢- فرز وثنائق الأرشيف واستبعاد الوثائق التي عديمة الأهمية .
- ٣- إجراء تنظيم للوثائق و ترتيبها وتصنيفها تصنيفا مناسباً .
- ٤- عمل الاجراءات والعمليات الفنية من فهرسة وخلافه لتسهيل سبل الوصول للوثائق المحفوظة .
- ٥- الاعلان عن الوثائق المتاحة لتحقيق أقصى استفادة منها .

ونظرا لنقل كثير من المعلومات الكترونيا مما أوجب على مهنيو الأرشفة متابعة الدارسات الحديثة في المجال والعمل على الضبط الببليوجرافي والموضوعي لمقتنياتهم واستخدام الإنترنت لتبادل المعلومات مع الأرشيفات الأخرى.

الأرشيف الإلكتروني:

ساهم التزايد الكمي والنوعي في الوثائق في كيفية التصرف ومعالجة هذه الرصيد المتراكم، حيث لم يعد التصرف اليدوي المحدود اليوم قادرا على أداء مهامه على الوجه المطلوب، ولا سرعة التحولات تسمح له بذلك، فكان تحويل الأرشيف من الورقي إلى الإلكتروني.

الأرشفة الإلكترونية:

الهدف منها هو حفظ الوثائق غير النشطة ذات القيمة القانونية أو القيمة الإدارية طويلة المدى بهدف حمايتها من الإتلاف.

ان الأرشفة الإلكترونية من شأنها أن تساعد على سرعة معالجة الوثائق بفهرستها وتكثيفها أليا وحفظها في أكثر من نسخة أصلية وتوزيعها على مختلف الأطراف المعنية بها.

كما أن استرجاع الوثيقة أصبح بأكثر سرعة وبطرق أكثر تنوع، فالوثيقة غير المرئية تعتبر في علم التوثيق بالمعلومة الضائعة ولا يمكن التحكم في ترتيب وحفظ ملايين الوثائق دون الأرشيفي الإلكتروني.

متطلبات الأرشفة الإلكترونية:

توجد متطلبات عديدة ومتنوعة يمكن أن تساهم بشكل وآخر في عمليات الأرشفة الإلكترونية ويمكن

بيانها كالتالي:

١- الجانب المادي، وهو حاسم لمؤسسة الأرشيف على غرار المؤسسات الأخرى.

ويتمثل في المباني والميزانية المطلوبة الخ.

٢- التجهيزات والمعدات والأجهزة المطلوبة لعملية الأرشفة الإلكترونية.

٣- تأهيل الكوادر البشرية والفنية على التقنيات الحديثة التي من شأنها التطوير الفعال للأرشيف الإلكتروني.

أهداف الأرشفة الإلكترونية:

الهدف الأول للأرشفة الإلكترونية هو بلوغ محيط بلا ورق وحكومة إلكترونية بلا تنقل ولا طوابير ولا وثائق ورقية.

اما الهدف التالي للمؤسسة من الأرشفة الإلكترونية فهو مواجهة التدفق الهائل للوثائق والسيطرة على الأرصدة الأرشيفية المكدسة بمعالجتها وحفظها واسترجاعها في أسرع الأوقات التي تستجيب وسرعة العصر.

بعد التحولات التي شهدها قطاع الأرشيف والمعلومات والوثائق، ظهرت السجلات الإلكترونية للمعلومات والملفات الإلكترونية، والتي يتم تبادلها وحفظها عبر التقنية الحديثة للمعلومات، وبالتالي أنشأت البيئة الوثائقية الإلكترونية البحتة.

وهناك من يرى أن الأرشيف الإلكتروني هو نوعان:

النوع الأول هو الارشيف الرقمي:

الأرشيف المنتج إلكترونيًا من الأصل أي التسجيلات الإلكترونية بمختلف أشكالها وهذه الوثائق الإلكترونية هي الأخرى حدد لها طرق معالجة إلكترونية من حفظ وبحث واسترجاع كغيرها من الوثائق.

النوع الثاني وهو الأرشيف الورقي المرقمن :

وهي الوثائق الورقية التي تم تصويرها عبر الماسح الضوئي Scanner ، بمعنى أنها لم تكن في الأصل محسبة ولكن تم معالجتها بالتصوير من خلال الماسح الضوئي المعروف بالاسكانر Scanner،

وغالباً ما يتم هذا الحفظ بغرض القاء مزيد من الاهتمام بهذه الوثائق لمدة أطول من الزمن لأهميتها الخاصة.

مصادر ومراجع الفصل الخامس:

- ١- أسامة ناصر النقشبندي . صيانة وخن وتغفير المخطوطات، المورد (مجلة تراثية فصلية) بغداد: وزارة الإعلام، م ٥، ١٤، ١٩٧٦. - ص ١٥٨-١٦٣.
- ٢- أحمد محمد الشامي، سيد حسب الله، الموسوعة العربية لمصطلحات المكتبات والمعلومات والحاسبات: إنجليزي عربي. - ط١. - الرياض : المكتبة الأكاديمية ، ٢٠٠١ .
- ٣- جاسم محمد جرجيس، صباح محمد كلو. مقدمة في علم المكتبات والمعلومات. - صنعاء: [د . م] ، ٢٠٠٦ .
- ٤- جاسم محمد جرجيس وبديع محمود القاسم. مصادر المعلومات في مجال الإعلام والاتصال الجماهيري. - الإسكندرية: مركز الإسكندرية للوسائط الثقافية والمكتبات، ١٩٩٨ .
- ٥- جمال الخولي. الوثائق الادارية بين النظرية والتطبيق. - القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٣ .
- ٦- حافظي زهير. الأنظمة الآلية ودورها في تنمية الخدمات الأرشيفية: دراسة تطبيقية بأرشفيف بلدية قسنطينة . - أطروحة دكتوراه: قسم علم المكتبات: جامعة قسنطينة، ٢٠٠٨ .
- ٧- حسن الحلوة. الدبلوماسية. - فى : مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة، مج ٢٧، ١٩٦٥. - ص ١٠١ .
- ٨- حشمت قاسم . مصادر المعلومات وتنمية مقتنيات المكتبات .- ط٣ .- القاهرة: دار غريب، ١٩٩٥ .
- ٩- حشمت قاسم. مدخل لدراسة المكتبات والمعلومات. - القاهرة: دار غريب، ١٩٩٥ .
- ١٠- سالم الالوسي. الدبلوماسيك - علم دراسة ونقد الوثائق. - بغداد، ١٩٧٤ .
- ١١- سلوى ميلاد. التدبير والوصية. - القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٢ .
- ١٢- سلوى ميلاد. الأرشيف، ماهيته وإدارته. - القاهرة: دار الثقافة، ١٩٦١ .

- ١٣- سلوى ميلاد. الوثائق العثمانية: دراسة أرشيفية وثائقية لسجلات محكمة الباب العالي. - الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، ٢٠٠١.
- ١٤- سلوى ميلاد. جهود المسلمين في علم الوثائق. - في: مجلة المكتبات والمعلومات، يوليو ١٩٩٧، ص ١٤٨، ١٤٩.
- ١٥- سلوى ميلاد. ترتيب ووصف الوثائق الأرشيفية. - في: مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، العدد ١٦، يولييه ٢٠٠١، ص ١١٧.

قائمة المحتوي العلمي

الصفحة	الموضوع
٥-٤	مقدمة
٢٧-٩	المشكلات المترتبة على الزيادة السكانية
٥٠-٢٩	الشفافية ومكافحة الفساد
٦٠-٥١	التربية الاعلامية الرقمية
٧١-٦١	قضايا مجتمعية في مجال المكتبات
٨٣-٧٢	قضايا الأرشيف في العصر الحديث

تم بحمد الله تعالى

